أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في مصر منذ عام ٢٠٠٤

أ/ صباح السيد محمد محمد القصاص، أ.د. فرج عبد الفتاح فرج، أ.د. سالي فريد

مُلَخّص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء علي أهمية الرقابة المصرفية في تحديد أوضاع البنوك التي تخضع لرقابتها، فقد قامت مصر بإحداث العديد من الإصلاحات الاقتصادية التي كان هدفها الأول هو تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الدولية بهدف النهوض بالناتج المحلي الإجمالي لذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي، بالتطبيق خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال رصد أساليب الرقابة المصرفية وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والملاءة المالية؛ مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

فتوصلت إلي أن الرقابة المصرفية الفعالة تأثر علي معدلات النمو الاقتصادي بشكل واضح، وبدراسة بعض المؤشرات نجد أن حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تراوحت ما بين (١١% و١٣%)، في الفترة بين ٢٠٠٤ حتي ٢٠١١ متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري ككل كان منخفضا في المراحل الأولي للإصلاح المصرفي حيث بلغ ١١,٢% عام ٢٠٠٤، غير أنه ارتفع حتى وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٦%، ثم ارتفع خلال المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي ليصل ١٦% عام ٢٠١١ ثم بلغ (١٥,٧%) عام ٢٠١٢ واستمر في الانخفاض حتى بلغ ١٣,٤ عام ٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض إلى حالة عدم الاستقرار التي سادت تلك الفترة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ثم بدء مرة أخري في الارتفاع ليصل إلي (١٦,٥%) عام ٢٠٢٠ ونسبة السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١١) يتضح أن البنوك مجتمعة حافظت على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (٢٠%) وبالعملات الأجنبية (٢٥%)، بل وتجاوزت نسبة الحد الأدنى منذ عام ٢٠٠٤ خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٢-٢٠٢٠) نجد أن البنوك مجتمعة حافظت على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (٢٠%) وبالعملات الأجنبية (٢٥%)، بل وتجاوزت نسبة الحد الأدنى منذ عام ٢٠١٢ حيث بلغت نسبة السيولة ٥٨,٤% بالعملة المحلية، و٥٦,٣% بالعملة الأجنبية وأن تطبيق المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي له فضلاً عن التغييرات الاقتصادية الموازية ساهما في خلق قطاع مصرفي مصري قادر على مواجهة التحديات والأزمات التي خلفتها ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١،

كما تمتع الجهاز المصرفي المصري بقدرات تنافسية والتي قد ساعدت بصورة ملموسة على رفع كفاءة الأداء داخل وحدات الجهاز المصرفي المصري، وهو ما أتضح بالتحليل من مقارنة أوضاع الجهاز المصرفي المصري بعد المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي وحتى عام ٢٠٢٠، وتسعي مصر من النواحي القانونية للتماشي مع الأحداث العالمية لتجنب الأزمات الاقتصادية عن طريق تطوير القانون.

وأوصت الدراسة بتطبيق البنك المركزي المصري سياسات واضحة بشان الربط بين مؤشرات الملاءة المالية والمخاطر التي يتعرض لها البنوك والتي تؤثر على معدلات الاستثمار المصرفي والذي بدوره يؤثر علي معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي، وتغيير البند القائل للبنك الحق في اختيار الأسلوب الذي يراقب ويشرف به علي عملائه بمضمون نص المادة ١١٩ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ويجب على البنك أن ينشئ مخاطر سيولة قوية في الإطار الذي يضمن الحفاظ علي السيولة الكافية، وأيضا على البنك تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة ويجب علي القطاع المصرفي المصري السعي بصورة أكبر نحو تطبيق مبادي اتفاقية بازل ٤، وإيجاد طرق أكثر فعالية للحفاظ علي مستويات السيولة، التوسع في الرقابة الداخلية واعطاء صلاحيات اكبر لمجالس إدارة البنوك في تطبيق اسس وقواعد الحوكمة .

Summary:

The study aims to clarify the impact of the application of control on the Egyptian economic growth rates The Egyptian banking system has also enjoyed competitive capabilities, which have helped significantly to raise the efficiency of performance within the units of the Egyptian banking system, which was evident in the analysis from comparing the conditions of the Egyptian banking system after the second phase of banking reform until 2020, The study recommended the implementation of clear policies by the Central Bank of Egypt regarding the link between the solvency indicators and the risks to which banks are exposed, which affect the rates of banking investment, which in turn affects the growth rates of the gross domestic product, and to change the clause that says the bank has the right to choose the method that monitors and supervises its clients with a substance. The text of Article 119 of the Central Bank, Banking System and Monetary Law promulgated by Law No. 88 of 2003 The bank must create strong liquidity risks within the framework that ensures the maintenance of sufficient liquidity, Also, the bank must determine the degree of tolerance for liquidity risk, and the Egyptian banking sector must strive more towards implementing the principles of the Basel 4 Convention, finding more effective ways to maintain liquidity levels, expanding internal control and giving greater powers to the boards of directors of banks in applying the foundations and rules of governance

مقدمة

لقد شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات على المستوى العالمي نتيجة لظهور البنوك الشاملة التي تقدم خدماتها لكافة القطاعات الاقتصادية، إلا أنه في ظل اعتماد الأنظمة الاقتصادية على آليات السوق واجهت البنوك العديد من المخاطر، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الإلتزام بالمعايير الدولية؛ وما تفرضه من رقابة على المعاملات المصرفية للتحصن ضد الأزمات والمخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي، حيث تعمل أجهزة الرقابة المصرفية على تطوير عمل النظام المصرفي لمواكبة التطورات العالمية والمعايير الدولية والوقاية من المخاطر.

وتُعد البنوك المركزية في أفريقيا هي المسئولة عن السياسة النقدية واستقرار وسلامة الصناعة المصرفية، لما يندرج ضمن مهامها الرئيسية من تنظيم ورقابة البنوك للحفاظ على سلامتها ومتانتها وتحجيم المخاطر التي تواجهها. هذا بالإضافة إلى أهدافها المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي. لذا اتخذت الدول الأفريقية العديد من الإجراءات لتحسين أداء الجهاز المصرفي وكفاءته ليكون أكثر قدرة على المنافسة ومواجهة المخاطر، وذلك بتبني إستراتيجيات وبرامج إصلاح مصرفي تهدف إلى تعزيز الرقابة المصرفية؛ خاصة على عمليات إعادة الهيكلة والاندماج، وكفاية رأس المال، وحل مشكلة الديون المتعثرة، وتحسين الملاءة المالية بزيادة الربحية والسيولة، هذا بالإضافة إلى إعطاء الثقة للمودعين وتعزيز الاستثمار؛ بما يعزز النمو الاقتصادي.

إن تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية النامية يتطلب توفير المزيد من الموارد المالية من أجل زيادة الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة دخول الأفراد، ويمكن للبنوك المحلية أن توفر تلك الموارد لتمويل مختلف الاستثمارات؛ حينما تتوافر لديها السيولة والمدخرات المحلية الكافية، حيث تؤدي البنوك المركزية دوراً هاماً في ذلك من خلال تنفيذها لبعض السياسات، كسياسات سعر الصرف وسياسات النقد الأجنبي والسياسة النقدية والتمويلية والسياسات الرقابية والمصرفية. كما تعمل على إدارة الاحتياطيات الخارجية الرسمية وتنميتها من خلال استثمارها، إضافة إلى مساعدتها في توفير السيولة والاحتياجات التمويلية لاستثمارات القطاع الخاص.

أولا: أهمية الدراسة

إن تعقد الأنشطة التي تقوم بها البنوك في ظل العولمة المصرفية؛ وتعاظم المخاطر المحيطة بها؛ جعل من موضوع الرقابة المصرفية أمراً بالغ الأهمية، لما في الرقابة من تعزيز للتطورات التقنية والإلتزام بالمعايير الدولية، وتحسين لأداء البنوك من حيث زيادة معدل كفاية رأس المال وكذلك السيولة والربحية. ومن ثم؛ كانت هناك حاجة لمزيد من تطوير أنظمة الرقابة المصرفية في مصر تكمن أهمية الرقابة المصرفية في تحديد أوضاع البنوك التي تخضع لرقابتها، بالإضافة لاتخاذها أساليب استباقية للتحقق من أمان وسلامة الجهاز المصرفي. وكذلك تضمن الرقابة إلتزام البنوك

المصرية بقانون البنك المركزي والتعليمات الرقابية الصادرة، فضلاً عن إلتزامها بتطوير نظم إدارة المخاطر لديها، وتدعيم أدوات وأساليب الرقابة بما يضمن حسن إدارة وأداء القطاع المصرفي، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي، وتوفير الحماية لحقوق المودعين.

ثانيا: أهداف الدراسة

تستمد الدراسة اهميتها من الدور الاقتصادي الهام والحيوي لمبادئ الرقابة المصرفية ، والذي يعد أحد أكثر المتغيرات في القطاع المصرفي العالمي، وقد قامت مصر بإحداث العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي كان هدفها الاول هو تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الدولية بهدف النهوض بالناتج المحلي الاجمالي لذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي، بالتطبيق خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٢٠، وذلك من خلال رصد أساليب الرقابة المصرفية وأثرها على مؤشرات الأداء المالي والملاءة المالية؛ مما يوفر السيولة اللازمة لتمويل الاستثمارات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

ثالثا: إشكالية الدراسة

تواجه الرقابة المصرفية في كل مصر بالعديد من التحديات التي تعيق عملها؛ لعل أبرزها الهياكل التنظيمية للبنوك في البلدين، والتي لا تستطيع مواكبة المتطلبات والمعايير الرقابية الحديثة دون إدخال تطويرات عليها. بالإضافة إلى صعوبات تطبيق قواعد الحوكمة بما يمكن البنوك من إدارة المخاطر الناتجة عن الأزمات المالية والحفاظ على سلامتها ومتانتها. وهو ما نتج عن ضعف الرقابة لحظر بعض الأنشطة المصرفية التي تؤثر على سمعة البنوك والثقة فيها. يضاف إلى ذلك؛ صعوبات إلتزام البنوك بمعايير الشفافية والإفصاح ودقة البيانات وصحتها. فضلاً عن تحديات أمن المعلومات؛ نتيجة لتطور الأنشطة المصرفية الإلكترونية، والتي فرضت تحديات على الجهات الرقابية، التي أصبح لزاماً عليها إدارة مخاطر أمن المعلومات؛ وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير العالمية. هذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة المصرفية الناتج عن تنامي ظاهرة الاندماج والاستحواذ بين البنوك؛

رابعا: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

"ما أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في مصر منذ عام ٢٠٠٤؟"

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، وهي:

١. ما هى أهم نظريات كمية النقود والنمو الاقتصادي؟
٢. إلى أي مدى حققت برامج الإصلاح المصرفي في مصر إنجازاتها؟
٣. ما هي آليات وأساليب الرقابة المصرفية في مصر ؟

٤. كيف تسهم الرقابة المصرفية في تحسين الأداء المالي في مصر ؟
٥. ما هي مؤشرات النمو الاقتصادي في مصر ؟
٦. إلى أي مدى تعزز البنوك النمو الاقتصادي في مصر ؟
٧. كيف أثرت الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في مصر ؟

خامسا: فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة الرئيسي فيما يلي:-

هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في مصر منذ عام ٢٠٠٤.

سادسا: منهج الدراسة

ستعتمد الدراسة على أسلوب التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لقياس أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في مصر ، من خلال معادلة انحدار متعدد، يقاس من خلالها أثر الرقابة المصرفية كمتغير مستقل (سعر الفائدة الحقيقي، الائتمان، الودائع، السيولة، الربحية) على النمو الاقتصادي كمتغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي). تمثل معادلة نموذج الانحدار المستخدمة في:

- $Y\ (GDP_t) = B_0 + B_1I_t + B_2C_t + B_3D_t + B_4L_t + B_5R_t$
  - $Y\ (GDP_t)$ = المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ويقاس بالناتج المحلي الإجمالي
  - B_0 = الجزء الثابت أو المقطوع
  - I_t = سعر الفائدة الحقيقي في الفترة t
  - C_t = الائتمان في الفترة t
  - D_t = الودائع في الفترة t
  - L_t = السيولة في الفترة t
  - R_t = الربحية في الفترة t

سابعا: الإطار الزماني والمكاني

أ- ينصب الإطار المكاني للدراسة على دولة مصر

ب- أما الإطار الزمني للدراسة فيبدأ منذ عام ٢٠٠٤ وهو العام الذي بدأت فيه الخطوات الفعلية لتنفيذ برامج الإصلاح المصرفي

ثامنا: خطة الدراسة

فتنقسم الدراسة إلي

أولا: تحليل أداء القطاع المصرفي في مصر.

ثانيا: تطور مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية.

ثالثا: أثر تطور القطاع المصرفي على مؤشرات الملاءة المالية في مصر.

رابعا: الخاتمة

خامسا: النتائج

سادسا: التوصيات

سابعا: المراجع

أولا: تحليل أداء القطاع المصرفي في مصر.

يشهد القطاع المصرفي المصري العديد من التطورات والتحسينات نتيجة لعملية الإصلاح الاقتصادي التي بدأت منذ التسعينيات ممثلة في قرض صندوق النقد الدولي ١٩٩١، والتي أثرت في تحسين القطاع المالي عامة والمصرفي خاصة، هذا بالإضافة إلى التطورات النابعة من إصلاح القطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) والتي أجريت على مرحلتين.

أ- مؤشرات حقوق الملكية :

يمكن من خلال الجدول رقم (١) توضيح المؤشرات الخاصة بمدى قدرة الجهاز المصرفي المصري، أو بالتحديد حقوق الملكية على تحقيق مستوى عالٍ من الأمان، ومدى كفاءة هذا القطاع المصرفي.

جدول رقم (١)

المؤشرات المالية للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول	نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض	نسبة رأس المال إلى الاستثمار	نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع
٢٠٠٤	%١٢	%٢٦	%٥٦	%١٧
٢٠٠٥	%١٢	%٢٨	%٥٠	%١٦
٢٠٠٦	%١٣	%٢٩	%٤٩	%١٧
٢٠٠٧	%١١	%٢٨	%٥٦	%١٥
٢٠٠٨	%١١	%٣٠	%٥٩	%١٦

السنوات	نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول	نسبة رأس المال إلى إجمالي القروض	نسبة رأس المال إلى الاستثمار	نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع
٢٠٠٩	%١٢	%٣١	%٤٠	%١٦
٢٠١٠	%١٢	%٣١	%٣٦	%١٦
٢٠١١	%١١	%٢٩	%٢٩	%١٤
٢٠١٢	%١١	%٢٩	%٢٦	%١٤
٢٠١٣	%١١	%٣١	%٢٦	%١٤
٢٠١٤	%١٠	%٣٢	%٢٣	%١٣
٢٠١٥	%٩	%٢٩	%٢١	%١٢
٢٠١٦	%٨	%٢٤	%١٨	%١١
٢٠١٧	%١٠	%٣٠	%٢٧	%١٤
٢٠١٨	%٩	%٢٩	%٢٨	%١٣
٢٠١٩	%٩	%٢٨	%٢٩	%١٣
٢٠٢٠	%٩	%٢٨	%٢٩	%١٣

المصدر: تحليل بيانات البنك المركزي المصري الواردة في التقارير السنوية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١).

يتضح من بيانات الجدول (١) السابق أن هناك العديد من المؤشرات، والتي تستخدم في تحديد متانة حقوق الملكية الخاصة بالقطاع المصرفي المصري، وكذلك تحديد قدرته على مواجهة التحديات العالمية والمنافسة، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

١. مؤشر حقوق الملكية لإجمالي الأصول:

تم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + المخصصات) على إجمالي الأصول، ويعمل هذا المؤشر على تحديد مدى قدرة القطاع المصرفي على تمويل الأصول من خلال حقوق الملكية.

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تراوحت ما بين (١١% و١٣%)، مما يدل على أن ذلك المؤشر قد تجاوز نسبة الشريحة الأولى لمعدل كفاية رأس المال، طبقا لاتفاقية بازل[١]؛ والتي حرصت على أن لا يقل هذا المؤشر عن ٨%، ومن ثم فإن

(١) د. أبو العيون, **محمود دورة الرقابة المصرفية** (بازل ٢) معهد السياسات الاقتصادية-صندوق النقد العربي – أبوظبي.

القطاع المصرفي المصري، قد استوفى ذلك المؤشر بما يدل على مدى كفاية حقوق الملكية للأصول؛ وذلك خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١) حيث كانت هذه النسبة ١٢% مع بدء الإصلاح عام ٢٠٠٤، واستمرت هكذا في المرحلة الأولى للإصلاح في عام ٢٠٠٥، غير أنها ارتفعت إلى ١٣% عام ٢٠٠٦ وانخفضت عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ١١%، حيث شهد هذا العام الازمة المالية العالمية، ثم ارتفعت عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لتصل ١٢%، وانخفضت عام ٢٠١١، وهو العام الذي شهد اضطرابات وتوترات نتيجة لثورة ٢٥ يناير وما أعقبها من أحداث. غير أنها في جميع الأحوال تجاوزت نسبة ٨% المقررة بموجب اتفاقيات بازل، وهو ما يعكس بدروه القدرة التنافسية للجهاز المصرفي المصري.

أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تراوحت ما بين (٨% و١١%) وذلك خلال الفترة من (٢٠١٢-٢٠٢٠). مما يدل على أن ذلك المؤشر قد تجاوز نسبة الشريحة الأولى لمعدل كفاية رأس المال، طبقا لاتفاقية بازل؛ والتي حرصت على أن لا يقل هذا المؤشر عن ٨%، ومن ثم فإن القطاع المصرفي المصري، قد استوفى ذلك المؤشر بما يدل على مدى كفاية حقوق الملكية للأصول؛ وذلك خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) حيث كانت هذه النسبة ١١% عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، غير أنها انخفضت إلى ١٠% عام ٢٠١٤ وانخفضت لتصل ٨% عام ٢٠١٦. وأرتفعت مرة أخري عام ٢٠١٧ إلي ١٠% ، وفي عام ٢٠١٩ وصلت ٩% إلي غير أنها في جميع الأحوال تجاوزت نسبة ٨% المقررة بموجب اتفاقيات بازل، وهو ما يعكس بدروه القدرة التنافسية للجهاز المصرفي المصري.

٢. مؤشر حقوق الملكية لإجمالي الودائع:

تم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + المخصصات) على إجمالي الودائع؛ ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بحقوق المودعين من خلال حقوق الملكية.

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تتراوح ما بين (١٤% و١٧%)؛ حيث بلغت تلك النسبة ١٧% في عام وهو بداية الإصلاح ٢٠٠٤، واستمرت هكذا حتى عام ٢٠٠٦ إلا أنها انخفضت إلى ١٥% عام ٢٠٠٧ وزادت عام ٢٠٠٨ لتكون ١٦%، وظلت هذه النسبة ثابتة، رغم مرور العالم بالازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ولم تتاثر نسبة الودائع بهذه الازمة بما يعطي مؤشر بثقة العملاء في البنوك المصرية، إلى أن انخفضت إلى ١٤% عام ٢٠١١ بسبب التوترات الناتجة عن أحداث ٢٥ يناير. وتعكس هذه النسبة متانة وسلامة الجهاز المصرفي المصري، وقدرته التنافسية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١)، حيث تعطي هذه النسبة دلالة واضحة على قدرة القطاع المصرفي المصري على الإيفاء بإلتزاماته قِبل ودائع العملاء، مما يوفر الضمانات

لأصحاب الودائع في الحفاظ على ودائعهم من أي أزمات قد تطرأ على الساحة الاقتصادية المصرية أو العالمية.

٣. مؤشر حقوق الملكية لإجمالي القروض:

تم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + المخصصات) على إجمالي القروض، ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة حالات عدم سداد القروض، والتي قد تحدث خلال الأزمات المالية والمصرفية.

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض تتراوح ما بين (٢٦% و٣١%) خلال عام ٢٠٠٤ إلي ٢٠١١؛ حيث كانت السنة الأولى للإصلاح ٢٦% عام ٢٠٠٤، واستمرت في الزيادة حتى وصلت ٣٠% مع نهاية المرحلة الأولى من الإصلاح عام ٢٠٠٨، واستمرت في الزيادة حتى بلغت ٣١% عام ٢٠١٠، غير أنها انخفضت لتصل ٢٩% نتيجة لأحداث ٢٥ يناير[١] التي اندلعت في نفس العام، ويعكس هذا المؤشر مدى سلامة ومتانة الجهاز المصرفي المصري وقدرته التنافسية، وهو ما يدل على أن مؤشر حقوق الملكية قادر على إيفاء القروض المشكوك في تحصيلها؛ مما يشير إلى مقدرة القطاع المصرفي في الوقوف أمام الأزمات التي قد تحدث في عالم يتسم بالمنافسة في إطار العولمة.

أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تتراوح ما بين (١١% و١٤%)؛ حيث كانت هذه النسبة ١٤% عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، غير أنها انخفضت لتصل ١١% عام ٢٠١٦، ثم عاودت الأرتفاع مرة أخري عام ٢٠١٧ لتصل إلي ١٤%، واستقرت النسبة عند (١٣%) عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، وفي إطار الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) نجد أنها تعكس متانة وسلامة الجهاز المصرفي المصري وقدرته التنافسية، حيث تعطي هذه النسبة دلالة واضحة على قدرة القطاع المصرفي المصري

---

(١) أن مصر لا تستطيع الاستمرار في إصلاحها الاقتصادي، في الوقت الذي تقترب نسبة الدين العام من % 100 من إجمالي الناتج المحلي، ويصل عبء الفائدة على الدين العام إلى 300 مليار جنيه سنويًا عام 2010 كان الاحتياطي النقدي 40 مليار دولار ،وديونها الخارجية والديون الخارجية ارتفعت إلى 34 مليار دولار بعد2011 ولقد وصل عجز الموازنة 140 مليار جنيه وبعد 30 يوليو، حصلت مصر على ما يقرب من 40 مليار دولار من مساعدات عسكرية وبترولية وغذائية وودائع ومنح وفي 2014 وصل عجز الموازنة إلى 230 مليار جنيه وفي 2015 ارتفع إلى 373 مليار جنيه وبعد اللجوء إلى البنوك والمساعدات كان العجز 2016 وصل إلى 350 مليار جنيه ما يقارب 11% من الموازنة ،والاحتياطي النقدي 19 مليار دولار ولجاءت الحكومة إلى الأب الروحي والخادم الأمين (البنك المركزي).
مع العلم:عندما كان الدولار يساوي8 جنيه كان خط الفقر عند مستوي دخل 2600 جنيه ، وبعد ارتفاع الدولار إلى 16 جنيه وبعد ذلك و خط الفقر ارتفع الى 5200 جنيه، فإذا كنت من ال 15% التي دخولهم تبدا من 4166 جنيه الأعلى دخل في مصر قبل ارتفاع الدولار فقد اصبحت ممن تحت خط الفقر بعد عملية التعويم.

على الإيفاء بإلتزاماته قِبل ودائع العملاء، ويوفر الضمانات لأصحاب الودائع في الحفاظ على ودائعهم من أي أزمات قد تطرأ على الساحة الاقتصادية المصرية أو العالمية.

٤. مؤشر حقوق الملكية لإجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية:

تم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة حقوق الملكية (رأس المال + الاحتياطيات + المخصصات) على إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية، ويعكس هذا المؤشر ما إذا كان القطاع المصرفي المصري قادر على التعامل مع التغيرات التي قد تحدث في القيم السوقية للأسهم والسندات، وما يتبعها من انخفاض لقيمتهما [١].

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية كبيرة وتتراوح ما بين (٢٩% و٥٩%). حيث بلغت تلك النسبة ٥٦ % عام ٢٠٠٤، وسجلت النسبة ٥٠% عام ٢٠٠٥؛ ثم سجلت النسبة ٤٩%عام ٢٠٠٦؛ ثم أرتفعت النسبة إلي ٥٩% عام ٢٠٠٨، مما يدل على دخول البنوك العاملة في القطاع المصرفي في الاستثمار بصورة مكثفة في سوق الأوراق المالية، وعلى الرغم من انخفاض ذلك المؤشر عامي ٢٠٠٦، ٢٠١٠، إلا أنه يعد من النسب المقبولة في الحكم على أسعار الأسهم؛ مما يعمل على تخفيض أسعار الأسهم المستثمر فيها. غير أنها انخفضت لتصل ٢٩% بسبب ثورة ٢٥ يناير وأحداثها التي اندلعت في نفس العام. وبشكل عام يتضح أن هذه النسبة تعكس سلامة الجهاز المصرفي المصري وقدرته التنافسية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١).

أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض تتراوح ما بين (٢٤% و٣٢%)؛ حيث كانت النسبة (٢٩%) عام ٢٠١٢، واستمرت في الارتفاع لتصبح النسبة (٣١%)، (٣٢%) عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ علي التولي، غير انها انخفضت لتصبح ٢٩% عامي ٢٠١٥، ثم وصلت إلي (٢٤%) عام ٢٠١٦، ولعل السبب في ذلك عدم استقرار الأحوال في مصر بسبب ثورة يناير ٢٠١١ وعدم الاستقرار السياسي بعد هذه الفترة . وأرتفعت مرة أخري عام ٢٠١٧ لتصل إلي (٣٠%)، ووصلت عام ٢٠١٨، ٢٠١٩ إلي (٢٩%)، (٢٨%) علي التوالي، وهي بدورها تعكس مدى سلامة ومتانة الجهاز المصرفي المصري وقدرته التنافسية، وهو ما يدل على أن مؤشر حقوق الملكية قادر على إيفاء القروض المشكوك في تحصيلها، مما يدع مقدرة القطاع المصرفي في الوقوف أمام الأزمات التي قد تحدث.

ويلاحظ من خلال قياس المؤشرات السابقة مدى سلامة ومتانة الجهاز المصرفي المصري ككل ومدى قدرته على مواجهة التحديات وتخطي النسب المحددة؛ مما يعكس ارتفاع القدرة التنافسية

(١) د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨).

للقطاع المصرفي المصري ككل، حيث إن إصلاح وتطوير الجهاز المصرفي المصري من الأدوات الهامة التي ساعدت بصورة ملموسة في تعظيم سلامته وقدرته التنافسية، كما تمكن الجهاز المصرفى المصري من مواجهة التحديات العالمية الناتجة عن العولمة خاصة الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

وبالتالي يتضح أن الإصلاح المصرفي في مصر فضلاً عن التغييرات الاقتصادية الموازية ساهم في خلق قطاع مصرفي مصري قوي قادر على مواجهة التحديات التي أثمرت عنها المتغيرات الحديثة، وتمتع الجهاز المصرفى المصري بقدرات تنافسية والتي ساعدت بصورة ملموسة على رفع كفاءة الأداء داخل وحدات الجهاز المصرفي المصري، وهو ما اتضح بالتحليل خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١).

٥. مؤشرات الأداء المالي

يمكن في هذا الإطار التعرض لمؤشرات الأداء المالي للقطاع المصرفي المصري ككل، وذلك من خلال مؤشرات معدل كفاية رأس المال، ومؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية، كما هو متاح في تقارير البنك المركزي المصري للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) .

ب- مؤشر كفاية رأس المال:

بمقتضى هذا المعيار تلتزم البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري – عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسبة يحددها البنك المركزي المصري بين رأس المال بعنصريه (الأساسي) من ناحية، والأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر من ناحية أخرى في أي تاريخ، ويتعين ألا تقل هذه النسبة عن ١٠% [١]. ويجب أن يكون نصف المعيار على الأقل من عناصر رأس المال الأساسي؛ والذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)، أما رأس المال المساند فيتكون من (مخصص المخاطر العامة للقروض والإلتزامات العرضية، والقروض المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات) على أن يستهلك ٢٠% من قيمة هذه القروض في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجال القروض[٢].

يتضح من الجدول رقم (٢) التالي متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري ككل خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ونسبة رأس المال الأساسي، ورأس المال المساند:

---

(١) د.عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي**، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٢).

(٢) أنظر البنك المركزي المصري، **تقرير البنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٨**، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨)، ص٥٢.

جدول رقم (٢)

متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	متوسط معدل كفاية رأس المال	رأس المال الأساسي	رأس المال المساند	عدد البنوك التي يتراوح معدل كفايتها لرأس المال بين (١٠%-١٥%)	عدد البنوك التي يزيد معدل كفايتها لرأس المال عن ١٥%	عدد البنوك التي يقل معدل كفايتها لرأس المال عن ١٠%
٢٠٠٤	%١١,٢	%٩	%٢,٢	١٧ بنك	١٥ بنك	الباقي ١٠ بنوك
٢٠٠٥	%١٣,٤	%٩,٨	%٣,٦	١٥ بنك	١٩ بنك	الباقي ٧ بنوك
٢٠٠٦	%١٤,٩	%١٠,٦	%٤,٣	٨ بنوك	٢٥ بنك	الباقي ٥ بنوك
٢٠٠٧	%١٤,٦	%١٠	%٤,٦	١٣ بنك	٢٠ بنك	الباقي بنك واحد
٢٠٠٨	%١٤,٦	%١١,١	%٣,٥	١٣ بنك	١٩ بنك	الباقي بنك واحد
٢٠٠٩	%١٤,٣	%١١,٢	%٣,١	١٤ بنك	١٧ بنك	بنك واحد
٢٠١٠	%١٥,٣	%١١,٩	%٣,٤	١٠ بنك	٢١ بنك	بنك واحد
٢٠١١	%١٦	%١٣,٣	%٢,٧	١٠ بنك	٢٢ بنك	لا يوجد
٢٠١٢	%١٥,٧	%١٣,٦	%٢,١	٨ بنوك	٢٣ بنك	بنك واحد
٢٠١٣	%١٣,٤	%١١,٥	%١,٩	١٥ بنك	١٤ بنك	٣ بنوك
٢٠١٤	%١٣,٤	%١١,٥	%١,٩	١٣ بنك	٢٢ بنك	بنكين
٢٠١٥	%١٣,٥	%١١,٢	%٢,٣	١٦ بنك	١٩ بنك	٣ بنوك
٢٠١٦	%١٣,٨	%١١,٧	%٢,١	١١ بنك	٢٤ بنك	٣ بنوك
٢٠١٧	%١٤,٥	%٨,٥	%٦	١٥ بنك	٢١ بنك	بنكين
٢٠١٨	%١٥,٦	%٩,٤	%٦,٢	١١ بنك	٢٥ بنك	بنكين
٢٠١٩	%١٦,٥	%٩,٥	%٦,٤	١٢ بنك	٢٤	بنكين
٢٠٢٠	%١٦,٥	%٩,٥	%٦,٤	١٢ بنك	٢٤	بنكين

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي المصري المختلفة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٠.

يتضح من الجدول رقم (٢) متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري ككل كان منخفضا في المراحل الأولي للإصلاح المصرفي حيث بلغ ١١,٢% عام ٢٠٠٤، غير أنه ارتفع حتى وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٦%، ثم ارتفع خلال المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي ليصل ١٦% عام ٢٠١١، في حين أن النسبة المقررة بموجب اتفاق بازل ٢ هي ١٠%، وترجع

زيادة معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري إلى أنه ضمن إجراءات الإصلاح ألزم البنك المركزي المصري البنوك – فيما عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على النسبة المقررة لمعدل كفاية رأس المال بموجب اتفاق بازل ٢.

- بالنسبة للبنوك التي تراوح معدل رأس المال لديها ما بين (١٠%-١٥%) نجد أنها كانت (١٧) بنك وكانت مع بدء الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠٠٤، غير أنه في فترة ما بعد الإصلاح انخفض عدد هذه البنوك ليصل ١٣ بنك مع نهاية المرحلة الأول للإصلاح، وانخفض ليصل إلى ١٠ بنوك عام ٢٠١١. كما قابل هذا الانخفاض في عدد البنوك التي تراوح معدل رأس المال لديها ما بين (١٠%-١٥%) زيادة في عدد البنوك التي تجاوز معدل كفاية رأس المال لديها ١٥%، والتي بلغت ١٥ بنك مع بداية الإصلاح عام ٢٠٠٤، وأخذ في الازدياد حتى وصل ٢٥ بنك عام ٢٠٠٦، غير أنه انخفض ليصل ٢٢ بنك عام ٢٠١١.
- أما بالنسبة للبنوك التي انخفض معدل كفاية رأس المال لها عن ١٠% فكان عددها مرتفع في بداية مرحلة الإصلاح المصرفي حيث بلغ ١٠ بنوك عام ٢٠٠٤ وانخفض لـ ٧ بنوك عام ٢٠٠٥، و٥ بنوك عام ٢٠٠٦، وأصبح بنك واحد عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وانعدم عام ٢٠١١، وفي ذلك دليل على التزام البنوك بمعايير بازل التي أقرها البنك المركزي المصري.

ويتضح مما سبق؛ أن تطبيق المرحلة الأولى والثانية من الإصلاح في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١١) أدى إلى إلزام البنك المركزي للبنوك بالحفاظ على معدل كفاية رأس المال بما لا يقل عن ١٠% النسبة المقررة بموجب اتفاق بازل ٢، غير أن هناك بنوك تجاوزت هذه النسبة، بل إن منها ما وصل معدل كفاية رأس المال لها ١٥% فأكثر. كما أدت سياسة الإصلاح المصرفي إلى تخفيض عدد البنوك التي يقل معدل كفاية رأس المال لديها عن الحد الأدنى المقرر ١٠% من ١٠ بنوك في بداية الإصلاح المصرفي عام ٢٠٠٤ إلى بنك واحد عام ٢٠٠٨، ولا يوجد بنوك يقل رأس المال لها عن ١٠% عام ٢٠١١.

- متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري بلغ (١٥,٧%) عام ٢٠١٢ واستمر في الانخفاض حتى بلغ ١٣,٤ عام ٢٠١٤. ويرجع هذا الانخفاض إلى حالة عدم الاستقرار التي سادت تلك الفترة اللاحقة على ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ثم بدء مرة أخري في الارتفاع ليصل إلي (١٦,٥%) عام ٢٠١٩ .
- بالنسبة للبنوك التي تراوح معدل رأس المال لديها ما بين (١٠%-١٥%) نجد أنها تذبذبت ما بين الارتفاع والانخفاض حيث كان عددها ٨ بنك عام ٢٠١٢ ، ثم زاد عددها

عام ٢٠١٣ ليصل ١٥ بنك، غير أنه انخفض عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١٣ بنك، ثم ارتفاع عام ٢٠١٥ ليصل إلي ١٦ بنك وفي عام ٢٠١٨ وصل إلي ١١ بنك، وفي عام ٢٠١٩ وصل إلي ١٢ بنك، وكانت أكبر عدد بنوك في عام ٢٠١٥ .

- أما بالنسبة التي تجاوز معدل كفاية رأس المال لديها ١٥%، يتضح أنها ووصلت ٢٣ بنك عام ٢٠١٢، لكن انخفض عددها ليصبح ١٤ بنكاً عام ٢٠١٤ ثم زادت إلى ٢٢ بنك عام ٢٠١٤، ثم زادت مرة أخري عام ٢٠١٨ لتصل إلي ٢٥ بنك وهي اكبر عدد بنوك منذ عام ٢٠١٢ .
- وبالنسبة للبنوك التي انخفض معدل كفاية رأس المال لها عن ١٠% فتراوحت ما بين بنك إلى ثلاثة بنوك، وبلغت بنك واحد عام ٢٠١٢، وبلغت بنكين عام ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٨ وبلغت ثلاثة بنوك عام ٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦، وبنكين أعوام ٢١٠٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩, ٢٠٢٠.

ويتضح مما سبق أن تطبيق المرحلة الثانية من الإصلاح لم يثمر عن النتائج المتوقعة فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال للبنوك وهو ما يرجع إلى الاضطراب الذي عانى منه القطاع المصرفي بسبب الثورات (٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣)، حيث برز التأثير في زيادة عدد البنوك التي لم تبلغ الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال والذي وصل إلى ٣ مقابل بنك واحد قبل اندلاع الثورة.

ت- مؤشرات الربحية:

يعكس جدول رقم (٣) مستوى الربحية الذي يحققه البنك، ومدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات النقدية على مساهميه(١).وذلك بالاعتماد على تقارير البنك المركزي المصري من ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٢٠.

١- أنظر البنك المركزي المصري، **تقرير البنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٨**، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٠٨)، ص٥٤.

جدول رقم (٣)

مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو من كل عام		بنوك تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من كل عام	
	نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول	نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين	نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول
٢٠٠٤	%٤,٥	%٠,٢	%١٥,٩	%١
٢٠٠٥	%٤,١	%٠,٢	%١٧,٩	%١,١
٢٠٠٦	%٣,٩	%٠,٢	%٢٢,١	%١,٥
٢٠٠٧	%٢,٨	%٠,١	%٢٠,٣	%١,٨
٢٠٠٨	%٤,٢	%٠,٢	%٢٦,٢	%١,٦
٢٠٠٩	%٢,٨	%٠,١	%٢٠,١	%١,٥
٢٠١٠	%١,٣	%٠,١	%١٧,٥	١,٤
٢٠١١	%٨	%٠,٣	%١٦,٢	%١,٤
٢٠١٢	%٦,٨	%٠,٣	%١٣,٥	%١,٢
٢٠١٣	%٨,٩	%٠,٤	%١٧,٧	%١,٦
٢٠١٤	%٥,٤	%٠,٣	%١٩,٥	%١,٧
٢٠١٥	%١٤,٨	%٠,٧	%٢٢,٤	%١,٩
٢٠١٦	%٢٠,٢	%٠,٩	%٢٦,٣	%٢
٢٠١٧	%٣٠,٥	%١,٣	%٣١	%٢,٣
٢٠١٨	%١٤,٧	%٠,٩	%٢٦,٥	%٢,٢
٢٠١٩	%١٤,٧	%٠,٩	%٢٠,٣	%٢,٢
٢٠٢٠	%١٤,٧	%٠,٩	%٢٠,٣	%٢,٢

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي المصري المختلفة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٠.

بالنسبة للبنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو

١. يتضح أن نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين كانت منخفضة إلي ٤,٥ عام ٢٠٠٤، وأنخفضت النسبة إلي ٢,٨% عام ٢٠٠٧ في المرحلة الأولى للإصلاح، غير أنه مع تطبيق

إجراءات الإصلاح بدأت هذه النسبة في الزيادة عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤,٢%، وارتفعت لتصل ٨% مع انتهاء المرحلة الثانية من الإصلاح عام ٢٠١١.

٢. كما يتضح أن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول في الغالب استقرت عند ٠,٢%، عام ٢٠٠٤ حتي ٢٠٠٦ ، وانخفضت لتصل ٠,١% عام ٢٠٠٧. وارتفعت لتصل ٠,٣% مع انتهاء المرحلة الثانية من الإصلاح عام ٢٠١١.

٣. يتضح أن نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين كانت منخفضة عام ٢٠١٢ لتبلغ ٦,٨% ثم وصلت الارتفاع أعوام (٢٠١٣، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) لتصل إلي (٣٠,٥%) ، ثم أنخفضت عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ لتصل إلي (١٤,٧%) وهو ما يدل على وجود تذبذب في المؤشر ما بين الارتفاع والانخفاض.

٤. كما يتضح أن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول كانت ما بين (٠,٣%)، (١,٣%) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) .

بالنسبة للبنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر

١. يتضح أن نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين كانت منخفضة عام ٢٠٠٤ حيث بلغت في أول سنوات الاصلاح الاقتصادي ١٥,٩% ، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٢٦,٢% عام ٢٠٠٨ في المرحلة الأولى للإصلاح، وهو ما يدل على أنه بتطبيق إجراءات الإصلاح بدأت هذه النسبة في الزيادة. غير أنها انخفضت لتصل ١٦,٢% مع عام ٢٠١١ متأثرة بأحداث ٢٥ يناير وما أعقبها من توترات.

٢. كما يتضح أن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول كانت منخفضة؛ حيث بلغت ١% عام ٢٠٠٤، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ١,٨% عام ٢٠٠٧ في المرحلة الأولى للإصلاح، وهو ما يدل على أنه بتطبيق إجراءات الإصلاح بدأت هذه النسبة في الزيادة. باستثناء أنها انخفضت إلى ١,٦% عام ٢٠٠٨، ويمكن ان يرجع ذلك إلي الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، كما انخفضت لتصل ١,٤% مع عام ٢٠١١ متأثرة بأحداث ٢٥ يناير وما أعقبها من توترات.

٣. يتضح أن نسبة صافي الربح إلى حقوق المساهمين كانت (١٣,٥)% عام ٢٠١٢، ووصلت الأرتفاع حتي وصلت (٣١ %) عام ٢٠١٧، وكانت النسبة (٢٦,٥ %)، (٢٠,٣%) عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

٤. كما يتضح أن نسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول كانت ما بين (١,٢%) ، (٢,٣%) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) .

ويتضح مما سبق أن البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من حيث نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، ونسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول كانت ذات نسب أكبر من البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو، وأن إجراءات الإصلاح أثرت على البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣١ ديسمبر من حيث نسبة صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين، ونسبة صافي الربح إلى متوسط الأصول أكثر من البنوك التي تنتهي السنة المالية لها في ٣٠ يونيو.

ج- مؤشرات السيولة:

يتضح من الجدول التالي رقم (٤) مؤشرات السيولة للبنوك مجتمعة، من حيث نسبة السيولة بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية، ومن حيث الأصول السائلة إلى ودائع العملاء، ومن حيث نسبة القروض للعملاء إلى ودائع العملاء.

جدول رقم (٤) مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	نسبة السيولة		الأصول السائلة إلى ودائع العملاء	قروض العملاء إلى ودائع العملاء
	بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية		
٢٠٠٤	%٣١,٩	%٥٨,٢	%٦٢,٧	%٥٩,٩
٢٠٠٥	%٣٤,٩	%٥٢,٧	%٦٦,٦	%٥٥,٢
٢٠٠٦	%٣٨	%٥١	%٦٢,٨	%٥٣,١
٢٠٠٧	%٢٧,٩	%٥٥	%٦٩,٦	%٥٤,٤
٢٠٠٨	%٢٩,٦	%٥٠,١	%٧٢,٥	%٥٣,٧
٢٠٠٩	%٤٤,٣	%٤٣,٢	%٦٨,٥	%٥٣,١
٢٠١٠	%٤٥,٢	%٤١,٨	%٧١,٤	%٥٢,٢
٢٠١١	%٥٥,٣	%٥١,١	%٦٩,٩	%٤٩,٥
٢٠١٢	%٥٨,٤	%٥٦,٣	%٨٢,٧	%٤٨,١
٢٠١٣	%٦١,٨	%٥٥,٢	%٨٣,٦	%٤٤,١
٢٠١٤	%٦٢,٧	%٥٧,٤	%٨٤,٦	%٤٠,٨
٢٠١٥	%٥٩,٧	%٥٢	%٨٤	%٤٠,٩
٢٠١٦	%٥٥,٤	%٦٠,٢	%٧٩,٦	%٤٧
٢٠١٧	%٤٧,١	%٦٦,٤	%٧٢,٦	%٤٦
٢٠١٨	%٤٠,٣	%٦٧,٧	%٧٤,٩	%٤٦,٢
٢٠١٩	%٤٣,٤	%٦٥,٧	%٦٩,٣	%٥٤,٧
٢٠٢٠	%٤٣,٤	%٦٥,٧	%٦٩,٣	%٥٤,٧

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير البنك المركزي المصري المختلفة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٢٠.

يتضح من الجدول رقم (٤) ما يلي:

١. **بالنظر إلى نسبة السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١١) يتضح أن البنوك مجتمعة حافظت على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (٢٠%) وبالعملات الأجنبية (٢٥%)، بل وتجاوزت نسبة الحد الأدنى منذ عام ٢٠٠٤ وهو العام الذي تم فية إجراءات الإصلاح المصرفي في مصر، حيث بلغت نسبة السيولة ٣١,٩% بالعملة المحلية، و٥٨,٢٤% بالعملة الأجنبية، وإن كانت هذه النسبة قد شهدت زيادة بالنسبة للعملة المحلية حيث بلغت ٣٨% عام ٢٠٠٦ إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩,٦%، ولعل السبب هو حدوث الأزمة المالية العالمية. غير أنها زادت عام ٢٠٠٩ لتصل ٤٤,٣%، و زادت أيضاً لتصل ٥٥,٣% عام ٢٠١١ في المرحلة الثانية من الإصلاح. وفيما يتعلق بنسبة السيولة بالعملة الأجنبية فقد زادت في السنة الأولى للإصلاح المصرفي عام ٢٠٠٤ حيث بلغت ٥٨,٢%، في حين أنها انخفضت عام ٢٠٠٦ لتبلغ ٥١%، ثم زادت عام ٢٠٠٧ لتبلغ ٥٥% غير أنها انخفضت عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٥٠,١% ، وعام ٢٠١٠ وصلت إلي ٤١,٨% ولعل السبب في الانخفاض يرجع إلى الأزمة المالية العالمية. ثم ارتفعت عام ٢٠١١ لتصل ٥١,١% بعد انتهاء المرحلة الثانية من الإصلاح.**

٢. **أما نسبة الأصول السائلة إلى ودائع العملاء فقد كانت في بداية الاصلاح الاقتصادي عام ٢٠٠٤ نسبة ٦٢,٧%، غير أنها زادت بعد الإصلاح المصرفي في جميع سنوات تلك الفترة لتصل إلى ٧٢,٥% عام ٢٠٠٨، باستثناء الانخفاض الذي شهدته عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ٦٢,٨%. ثم زادت عام ٢٠١٠ لتبلغ ٧١,٤% وانخفضت بشكل طفيف تأثراً بأحداث ٢٥ يناير لتصل ٦٩,٩% عام ٢٠١١.**

٣. **أما نسبة قروض العملاء إلى ودائع العملاء، فعلى الرغم من أنه ليست هناك معايير محددة وثابتة لهذا المؤشر إلا أنه وفقا للمتعارف عليه فإن النسبة الاسترشادية تتراوح ما بين ٦٠% و٦٥% [١]. وبالنظر للجدول رقم (٤) نجد أن النسبة بلغت ٥٩,٩% مع بدء عملية الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠٠٤، في حين انخفضت هذه النسبة بعد الإصلاح المصرفي لتصل إلى٥٢,٢% ، ٤٩,٥% عامي٢٠١٠، ٢٠١١ علي التوالي متأثرة بأحداث ثورة ٢٥ يناير.**

---

(١) أنظر البنك المركزي المصري، **تقرير البنك المركزي المصري لعام ٢٠٠٣**، (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٠٣)، ص٦٤.

٤. بالنظر إلى نسبة السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٩) نجد أن البنوك مجتمعة حافظت على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (٢٠%) وبالعملات الأجنبية (٢٥%)، بل وتجاوزت نسبة الحد الأدنى منذ عام ٢٠١٢ حيث بلغت نسبة السيولة ٥٨,٤% بالعملة المحلية، و٥٦,٣% بالعملة الأجنبية، وإن كانت هذه النسبة قد شهدت زيادة عام ٢٠١٣ بالنسبة للعملة المحلية حيث بلغت ٦١,٨%، واستمرت الزيادة حتى بلغت ٦٢,٧% عام ٢٠١٤، ثم أنخفضت النسبة إلي (٥٩,٧%) عام ٢٠١٥، واستمرت في الانخفاض حتي وصلت (٤٠,٣%) في عام ٢٠١٨، وأرتفعت مرة أخري عام ٢٠١٩ لتصل إلي(٤٣,٤%) . وبالنسبة لنسبة السيولة بالعملة الأجنبية فقد انخفضت عام ٢٠١٣ لتبلغ (٥٥,٢%) ثم زادت فيما بعد حتى بلغت (٥٧,٤%) عام ٢٠١٤، وكانت أعلي نسبة عام ٢٠١٨ حيث أرتفعت النسبة إلي(٦٧,٧%) ثم وصلت النسبة (٦٥,٧%) عام ٢٠١٩[١].

٥. أما نسبة الأصول السائلة إلى ودائع العملاء فقد بلغت (٨٢,٧) عام ٢٠١٢ واستمرت في الارتفاع لتبلغ ٨٤,٦% عام ٢٠١٤، وتراوحت النسبة بين (٦٩,٣) ، (٨٤) بين أعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩.

٦. أما نسبة قروض العملاء إلى ودائع العملاء، فعلى الرغم من أنه ليست هناك معايير محددة وثابتة لهذا المؤشر إلا أنه وفقا للمتعارف عليه فإن النسبة الاسترشادية تتراوح ما بين ٦٠% و٦٥%. نجد أن هذه النسبة تتروح بين (٤٠,٨) ، (٥٤,٧) خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩).

ثانيا: تطور مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية.

إن التطور الذي شهدته اتفاقيات بازل الثلاثة منذ بداية تأسيس اللجنة والذي انتهي بالثلاثة اتفاقيات، بإيضاح مدي تأثير ذلك التطور في المبادئ واساليب الرقابة المصرفية علي القطاع المصرفي المصري وفقا لمعايير الرقابة المصرفية الدولية.

أ- تكوين لجنة بازل (BCBS) هي اللجنة التي تأسست عام ١٩٧٤من الدول الصناعية العشرة وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ) [٢] تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل[١]

---

(١) تقرير تقييم مناخ الاستثمار في مصر بالقسم الإعلامي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: ، أو من خلال العنوان الالكترونيwww.oecd.org .

(٢) كتفي خيرة، دور الحوكمة في تعزيز المخاطر المصرفية ٢٠١٦ ، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة فرحات عباس ، الجزائر لعام ٢٠١٥/٢٠١٦ ص ٢٠.

السويسرية، يمكننا تعريف لجنة بازل علي أنها "هي معيار موحد لكفاية رأس المال يلزم كافة البنوك تطبيقه للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك"[٢]

و اتفاقية بازل[٣] الأولى هي نتاج أكثر من عشر سنوات من المناقشات في لجنة بازل للرقابة المصرفية، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٨٨. وجاءت الاتفاقية استجابة للاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية والانفتاح الاقتصادي والذي نتج عنه تفاقم الديون العالمية، حيث أدخلت قواعد جديدة حول مقدار رأس المال الذي يتعين على البنوك الدولية الاحتفاظ به في احتياطياتها لتجنب التعرض لازمات نقص السيولة،[٤] ولمنع حدوث أزمة في النظام المصرفي العالمي، وقدمت اتفاقية بازل ١ نظام ترجيح للمخاطر يجري فيه تقسيم الأصول إلى خمس فئات حسب المخاطر وفقا للجدول التالي.

جدول رقم (٥)

أنواع ونسب المخاطر

نوع المخاطر	نسبة المخاطر
أصول خالية من المخاطر مثل النقد وسندات الخزانة	%٠
أصول مثل ديون البنوك المركزية بالبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة في الماضي القريب	%١٠
أصول مثل القروض الممنوحة للبنوك الأخرى أو الأوراق المالية ذات أعلى تصنيف ائتماني	%٢٠
للرهونات العقارية السكنية	%٥٠
ديون الشركات	%١٠٠

---

(١) كان سبب الرئيسي لعقد الاتفاقيات في سويسرا هو بنك التسويات الدولية ذلك لدعم قوة الاتفاقية.

(٢) وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية ال تستند إلى أي اتفاقية دولية و نما أنشأت ا بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية و تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا و يساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، و لذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة ال تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية " كبيرة.

(3)BCBS: ١٩٧٤-١٩٩٧ تمت مراجعته **Charles Goodhart (2011)** بواسطة تاريخ السنوات الأولى، The Oxonian Review بواسطة

(4)http://bis2information.org : ونمذجة المخاطر، مقدمة من قِبل محترفين للمساعدة BIS2 مقالات عملية، عن في إنشاء معيار صناعي

أزالت اتفاقية بازل ٢ أحد أهم محاور بازل ١، وهو التصنيف الخارجي للمخاطر، والذي اعتبره الكثيرون أحد الأسباب الرئيسية للأزمة المالية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ووسط حالة عدم الرضا عن القيود الجديدة، وبمساعدة المؤسسات المؤثرة مثل معهد التمويل الدولي، ضغطت البنوك من أجل التنظيم الذاتي، بمعنى أن تقرر البنوك بأنفسها مدى خطورة أصولها وبالتالي مقدار النقد الذي يجب أن تحتفظ به في احتياطياتها. وتجلت الآثار المترتبة على هذا التغيير في١ السياسة بشكل واضح بعد بضع سنوات فقط، عندما أصبح واضحا في عام ٢٠٠٧ أن البنوك قد قللت بشكل كبير من مستويات مخاطر الميزانية وخارج الميزانية، وأنه كان لديها رأس مال ضئيل للغاية في احتياطياتها.

جاءت اتفاقية بازل ٣ كمحاولة لتجنب الانهيار الوشيك للنظام المصرفي العالمي، إذ زادت متطلبات رأس المال وأضافت ضمانات جديدة، والتي من بينها المتطلبات الجديدة لزيادة الاحتياطيات خلال فترات التوسع الائتماني وتخفيفها خلال فترات تراجع الاقتراض(٢).

ب- تطور تطبيق الحوكمة وعمليات الدمج والاستحواذ وتطوير الإطار التشريعي وفقا لمبادئ الرقابة الدولة

الحوكمة هي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (٣) "

١. تطور تطبيق الحوكمة طبقا لمبادي الرقابة المصرفية الدولية حيث أن البنك المركزي المصري مسئولاً عن مراقبة وتنظيم الجهاز المصرفي ومن ثم التأكد مما فرض عليه متابعة تطبيق البنوك مبادئ الحوكمة، وقد أصدرت لجنة بازل تقريرا عن دور الحوكمة في البنوك عام ١٩٩٩ ثم أصدر نسخة مطورة من هذا التقرير عام ٢٠٠٥ ثم نسخة معدلة أخرى عام ٢٠٠٦

الاستحواذ والدمج(١)

---

(1)http://www.bis.org/publ/bcbs118.htm Basel II: International Convergence of Capital Measurement and Capital (Standards: a Revised Framework (BCBS) (November 2005 Revision

(٢) الدول الأعضاء حاليا، يأتي أعضاء اللجنة من الأرجنتين ، أستراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، الصين ، فرنسا ، ألمانيا ، هونج كونج ، الهند ، إندونيسيا ، إيطاليا ، اليابان ، كوريا ، لوكسمبورغ ، المكسيك ، هولندا ، روسيا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، جنوب أفريقيا ، إسبانيا ، السويد ، سويسرا ، تركيا ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة . تقع أمانة اللجنة في بنك التسويات الدولية (BIS) في بازل ، سويسرا. ومع ذلك، فإن بنك التسويات الدولية ولجنة بازل يظلان كيانين متميزين، حتى عام ٢٠٠٩ ، شمل الأعضاء فقط البلدان المتقدمة: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(٣) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – **مبادئ حوكمة الشركات**WWW.OECD.ORG.

٢. جاءت الخطوة الثانية في تطبيق وتطوير مبادئ الرقابة المصرفية في مصر عن طريق عمليات الدمج والاستحواذ بهدف تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية بصورة مباشرة وغير مباشرة من حيث الاهتمام بتطوير الإطار التنظيمي والرقابي الذي ينظم أعمال البنوك، بعد ما أن كان يعاني من العديد من المشكلات الرئيسية والتي تم تقسيمها إلي ثلاثة أنواع.

النوع الأول: هي غياب القواعد الكافية سواء كانت في صورة قوانين أو لوائح (٢).

النوع الثاني: هي أنه في الواقع العملي يتم إهمال القوانين والقواعد الموجودة سواء بصورة كاملة أو بدرجة كبيرة

النوع الثالث: مرتبط بالبيئة القانونية والاقتصادية والسياسية التي تعمل في إطارها الجهة التنظيمية (البنك المركزي)،(٣) ذلك ما نتج عنه بعض المشكلات الجسيمة

ت- تطور الإطار التشريعي للقطاع المصرفي المصري

تم تطوير الإطار التشريعي للقطاع المصرفي ليتواكب مع التطور في المعايير الرقابية الدولية بصدور قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ثم تطوير القانون ليقوم بتأسيس المجلس التنسيقي بقانون بقرار جمهوري رقم ١٧ لعام ٢٠٠٥علي أن يتم تكوين المجلس من شقين

---

(١) د. عصام عمر مندور، **التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي في الدول النامية**، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة، ٢٠١١).

(٢) لمزيد من التفاصيل حول موضوع خصخصة البنوك في مصر انظر: (CULL ROBERT AND GERARD, ٢٠٠٠) CAPRIO . 11 8

(٣) وفي دراسة (Cull and Caprio ٢٠٠٠) ،تطرق الباحثان بشيء من التفصيل إلى الجوانب ا التنظيمية للقطاع المصرفي في مصر، حيث قارن بين البيئة التنظيمية للبنوك في ١٤ دولة من ضمنها مصر وهذه الدول هي (سنغافورة، الأرجنتين، هونج كونج، شيلي، البرازيل، بيرو، ماليزيا، الفلبين، كوريا، كولومبيا، إندونيسيا، الهند، مصر، تايلاند). وتمت المقارنة بين العناصر التنظيمية والخاصة أساسا بنظم الرقابة والإشراف وهي (رأس المال، الأصول، الإدارة، السيولة، والشفافية) واحتلت مصر والهند المركز الثاني عشر وهو مركز متأخر. ونستخلص من نتائج الدراستين) Mohieldin and Eldin Bahaa 1998) و(Cull and Caprio ٢٠٠٠) ضعف الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي والذي يؤثر بدوره سلبا على كفاءة البنوك .وقد أشارت دراسة غير منشورة بعنوان " نحو تحديث وتطوير الإدارة المصرفية " إلى المشاكل التي تواجه أحد بنوك القطاع العام والتي قد تكون هي أيضا العقبات التي تواجه باقي بنوك القطاع العام والتي تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق.

أساسيين[١] ثم جاءت اسمي صور التطوير الجذري للقطاع المصرفي والبنك المركزي من الناحية القانونية بصدور قانون رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ وكان ابرز ما جاء بهذا القانون هو:

١. زيادة رأس مال البنوك ليكون الحد الأدنى ٥ مليارات جنيه وفروع البنوك الأجنبية إلى ١٥٠ مليون دولار، بما يكفل سلامة الوضع المالي للبنوك
٢. تحقيق الانضباط فى تقديم الائتمان وبوضعة قواعد صارمة في متابعة التزام العميل بشروطه، وتنظيم سجل قيد بيوت الخبرة التى تقوم بتقييم الضمانات التى تقدم للبنوك، بالإضافة إلى بعض الأحكام الخاصة بالرهن كضمان للائتمان، وتطوير نظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي وشركات الاستعلام والتصنيف الائتمانى
٣. طور القانون الجديد قواعد التملك فى رؤوس أموال البنوك، والبيانات التي تلتزم البنوك والبورصة وشركة الإيداع والقيد المركزي بموافاة البنك المركزي بها، بهدف المراجعة و التأكد من الجدارة المالية والفنية للمساهمين الرئيسيين، كما أوضح قواعد الرقابة والإشراف على البنوك، ليس فقط من قبَل البنك المركزي ولكن من خلال مجالس إدارات البنوك وجمعياتها العامة ومراقبى حساباتها

ث- كفاية رأس المال ونسب والسيولة

١. معيار كفاية رأس المال [٢]

من أجل تطبيق كفاية لرأس مال البنوك فقد تم ما يلي

- التزمت البنوك العاملة في مصر – فيما عدا فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى ١٠% بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) و بين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل.
- بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فيسري عليها الضوابط الواردة بهذه التعليمات فيما عدا الاحتفاظ بالنسبة المشار إليها بالبند أولا.
- في حالة عدم الالتزام بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال (١٠%) وفقا للضوابط الجديدة يتم موافاة البنك المركزي المصري (قطاع الرقابة و الإشراف) بخطة محددة التواريخ للالتزام بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال و ذلك خلال الفترة الانتقالية المحددة بالبند الثالث.

---

(١) جريدة الأهرام صدر برئاسة الجمهورية في غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٥، قرار تأسيس المجلس التنسيقي

(٢) **بيان البنك المركزي المصري** يونيو ٢٠١٢ ص ٢٠هذا وتقوم البنوك بموافاة قطاع الرقابة والإشراف ببيان ربع سنوي "لمعيار كفاية رأس المال– نموذج رقم ٢٠٢" في موعد غايته الخامس عشر من الشهر التالي للشهر المعد فيه البيان.

٢. تطوير متابعة إدارة السيولة بالبنوك [١]

في إطار تطوير النظام المتبع من قبل البنك المركزي المصري[٢] لمتابعة أوضاع السيولة بالبنوك المسجلة لديه وما يتطلب ذلك من تطوير نظم إدارة السيولة لديها، فقد أصدر القرارات التالي:

- **التزام كل بنك بإعداد أو تحديث سياسة إدارة السيولة لديه واعتمادها من مجلس إدارته وتقديمها للبنك المركزي المصري خلال ثلاثة أشهر بحيث تشمل هذه السياسة مبادئ إدارة السيولة في ظل الظروف العادية وغير العادية.**
- **استمرار البنوك بالالتزام باتباع القواعد المنظمة لحساب نسبتي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والحفاظ على الحد الأدنى لكل منهما (٢٠%، ٢٥% على الترتيب) وفقاً للقرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري في هذا الشأن.**
- **أن يقوم كل بنك بموافاة البنك المركزي بمذكرة توضح تجربته في إدارة السيولة لديه والمطبقة حالياً.**
- **ضرورة قيام البنوك بتطوير نظم المعلومات لديها في مجال إدارة السيولة مع تنمية الكوادر البشرية لديها في هذا المجال وبما يمكنها من تحقيق أهداف سياستها المتعلقة بإدارة السيولة.**

ج- تطور إدارة المخاطر وضوابط منح الائتمان

يولي القطاع المصرفي المصري متمثلا في البنك المركزي أهمية بالغة لعملية منح الائتمان، ويقوم بتحديث ضوابطها بشكل دوري بما يتناسب مع التطور في المبادئ الدولية ومقررات بازل، هذا وقد تواجه البنوك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بها وتتنوع مخاطر القروض وأيضا أسبابها، فمنها ما هو متعلق بالمقترض ذاته ومخاطر النشاط الذي يمارسه والمخاطر المتصلة بالظروف العامة، والمخاطر الناشئة عن أخطاء البنك، والمخاطر الناجمة عن فعل الغير، وتتباري البنوك في جهدها بهدف الحد من هذه المخاطر وتحقيقاً لذلك، فانه يتعين على البنوك الالتزام بالأحكام الواردة بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والمعدلة في قانون البنك المركزي رقم ١٩٤ لعام ٢٠٢٠ فضلاً عن قرارات وتعليمات البنك المركزي المصري السارية في هذا الشأن.

ح- تطور أساليب الرقابة الداخلية والخارجية في القطاع المصرفي المصري

---

(١) كتاب **قطاع الرقابة والإشراف** الصادر بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ (قرار مجلس إدارة البنك المركزي الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٥.

(٢) مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٥.

تعريف الرقابة الداخلية بأنها كل الوسائل والطرق التي تتبعها الإدارة للمحافظة على أصول المؤسسة ولضمان دقة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة التزام العاملين بسياسات الإدارية التي وضعتها الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والإدارية.

حدد البنك المركزي عناصر أساسية للرقابة الداخلية الفعالة داخل البنوك تتمثل أهمها فيما يلي:-

١. **فاعلية دور مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك والتي يتمثل أهم مهامها في اعتماد ومتابعة تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات التي يجب أن تتضمن ما يلي:**
   - **مراقبة الاهداف الوظائف الحالية والمستقبلية والأنشطة الرئيسية للبنك وتحديث الهيكل التنظيمي له**
   - **تحديد سياسة للتسعير.**
   - **ووضع إجراءات لتحديد ، وقياس ,ومتابعة المخاطر المختلفة**
   - **تحديد الأنشطة والقطاعات المستهدفه ومعايير المخاطر المقبولة المتعلقة بها.**
٢. **تناسق وفاعلية وظائف الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية – إدارة المخاطر – الالتزام)**
٣. **كفاية نظم الرقابة على المخاطر**
٤. **كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة لضمان تحقيق الرقابة الثنائية والفصل بين المهام .**
٥. **إعداد تقارير الحسابات المصرفية**

بالنسبة للعمليات أو الهياكل التنظيمية المعقدة التي يقوم بها أو يتعامل معها البنك، يتعين أخذ ما يلي في الاعتبار للضمان فاعلية الرقابة عليها وجود آلية مركزية واضحة وموثقة لاعتماد تلك الهياكل والرقابة عليها، وكذلك عند تكوين كيانات قانونية جديدة تابعة ،والقدرة على توفير معلومات دقيقة تتعلق بهيكل البنك أو المجموعة ككل من حيث النوع، والخصائص، وهيكل الملكية، وطبيعة الأنشطة، وذلك بالنسبة لكل كيان قانوني تابع على حدة [١].

وأيضا طور القطاع المصرفي المصري الوظائف المسندة للجنة الرقابة الداخلية في ٢ سبتمبر ٢٠١٤ لتشمل الوظائف العشر التالية

المراجعة الداخلية [٢]

١. **المراجعة على مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين (Outsourcing)**
٢. **الرقابة على المخاطر**

---

(١) البنك المركزي المصري، **نبذة تاريخية عن تطور النقود في مصر**، الموقع الرسمي للبنك المركز المصري.
https://www.cbe.org.eg/ar/BankNote/Pages/HistoricalOverview.aspx

(٢) شريف علي علي علي العشماوي تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة دمياط ٢٠١٣ ص ٤١.

٣. الرقابة على مخاطر الائتمان
٤. الرقابة على مخاطر السوق
٥. الرقابة على مخاطر التسوية
٦. الرقابة على مخاطر أسعار العائد
٧. الرقابة على مخاطر السيولة
٨. الرقابة على مخاطر التركز
٩. الرقابة على مخاطر التشغيل

الزم البنوك بما يلي

١. وضع ميثاق لوظيفة المراجعة الداخلية «audit charter» ومراجعته وتطويره بصفة دورية، على أن يتشمل أهداف الوظيفة والمهام المسندة لها و تحديد واضح لسلطات ومسئوليات العاملين بها، على أن يشمل نطاق عمل المراجعة الداخلية كل أنشطة البنك بما فيها العلاقة مع مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين (التعهيد- outsourcing).
٢. إعمالاً لأحكام المادة ٤٣ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد تلتزم البنوك بالحصول على موافقة البنك المركزي المصري على تعيين رئيس / مدير المراجعة الداخلية وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.
٣. يتعين على العاملين بالمراجعة الداخلية التمتع بالكفاءة والخبرة العملية والالتزام بالمعايير المهنية من استقلالية ونزاهة بما في ذلك الحفاظ على سرية المعلومات المتاحة لهم وتجنب تعارض المصالح، مع ضرورة تقييم تلك الخبرات دورياً وتوافر منهجية تدريب العاملين لضمان مواكبة خبراتهم الحالية للتطورات التي تفرضها تغيرات السوق المصرفية.

خ- تطور أساليب الرقابة الخارجية

تهدف العملية الرقابية لدى قطاع الرقابة والإشراف إلى التعرف أولاً بأول وبصفه مستمرة على أوضاع البنوك التي تخضع لرقابته وتطوير نظام إنذار مبكر يسمح للبنك المركزي المصري باتخاذ أساليب استباقيه للتحقق من أمان وسلامه الجهاز المصرفي ، وكذا التأكد من التزام البنوك بقانون البنك المركزي والتعليمات الرقابية الصادرة وقيامها بتطوير نظم إدارة المخاطر لديها وتدعيم أسس الرقابة الداخلية بما يضمن حسن إدارة وأداء القطاع المصرفي، وذلك لتحقيق الاستقرار المالي، توفير الحماية لحقوق المودعين والتأكد من قيام البنوك بالمساهمة الايجابية في تطور الاقتصاد القومي عن طريق الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي ووضع المعايير والضوابط الرقابية التي تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذها وتقييم الجهود التي تبذل بشأن الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك والتأكد من تطبيق معايير الجودة الائتمانية

والسلامة المالية، مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية ، كذلك، فإن المادة (٥٦) تنص على أن مجلس إدارة البنك المركزي يضع قواعد للرقابة والإشراف على البنوك، والضوابط المرتبطة بأنشطتها، طبقاً لأحكام هذا القانون مع مراعاة الأعراف المصرفية الدولية على أن تتضمن بوجه خاص:

تطور المعايير والحدود الدنيا

١. تحديد الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال[١].
٢. الحدود القصوى لتركز توظيفات البنوك في الخارج.
٣. الحدود القصوى للمديونية للخارج والضمانات المقدمة عن تمويل يؤدى إلى الخارج.
٤. الحدود القصوى للقيمة التسليفيه للضمانات المقدمة مقابل التمويل والتسهيلات الائتمانية ،وتحديد أجال الاستحقاق.
٥. تحديد نسبه السيولة ونسبه الاحتياطي.
٦. الحدود القصوى لاستثمارات البنك في الأوراق المالية وفى التمويل العقاري والائتمان لأغراض استهلاكية.
٧. ضوابط فتح الحسابات ومزاولة العمليات المصرفية.

ثالثا: أثر تطور القطاع المصرفي على مؤشرات الملاءة المالية في مصر.

يتناول هذا الجزء البيانات المتعلقة بكل من المتغيرات التابعة والمستقلة للقطاع المصرفي المصري، من خلالها أثر الرقابة المصرفية كمتغير مستقل والتي تتمثل في اربعة متغيرات مستقلة وهي (سعر الفائدة الحقيقي RIR، الائتمان credit، الودائع deposit ، السيولة Liquidity، الربحية profitability) على النمو الاقتصادي كمتغير تابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP).

(١) فؤاد محمد شاكر – **معيار قياس كفاية رأس المال (الملاءة)** طبقاً لمقدرات لجنة بازل البنك المركزي المصري – معهد الدراسات المصرفية – ص ٩١-٩٢.

أولا بيانات: المتغير التابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP لمصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

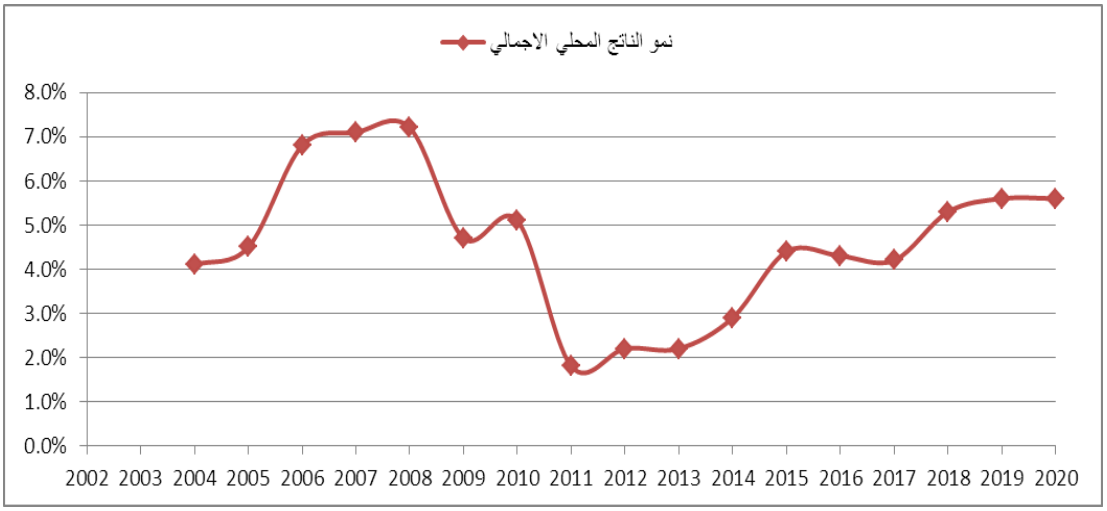

المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠٠٤حتي ٢٠٢٠)

ثانيا: بيانات المتغيرات المستقلة

معدلات أسعار الفائدة الحقيقية RIR لمصر في الفترة (٢٠٠٤ –٢٠٢٠)

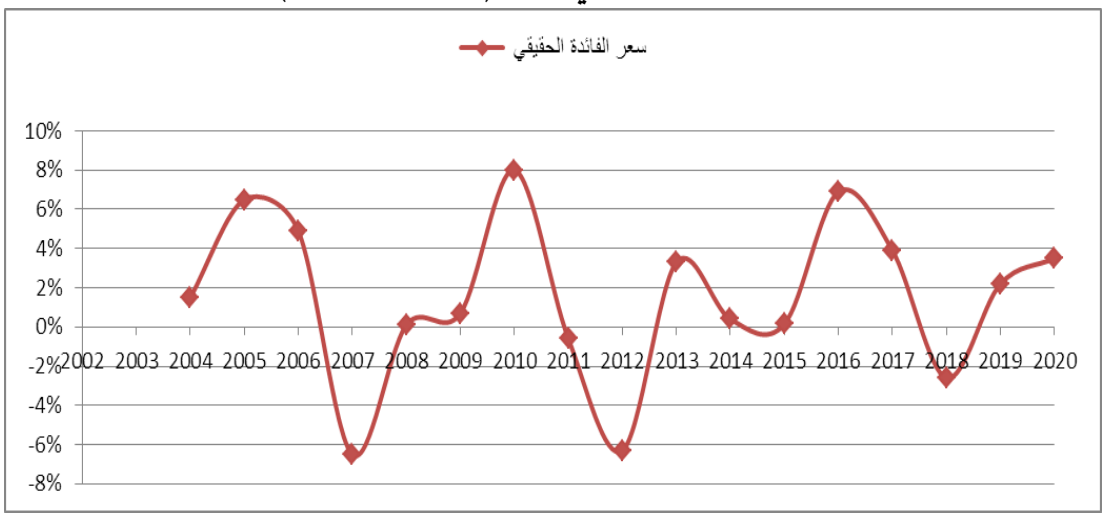

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا علي تقرير السنوي لصندوق النقد الدولي ٢٠٢٠

معدلات الائتمان credit في مصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

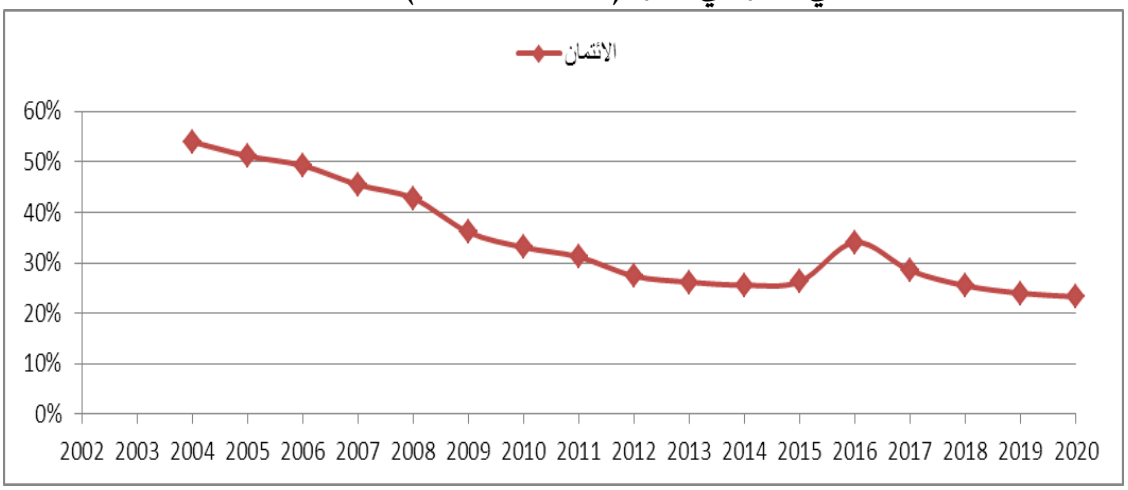

المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠٠٤حتي ٢٠٢٠)

معدلات السيولة Liquidity لمصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

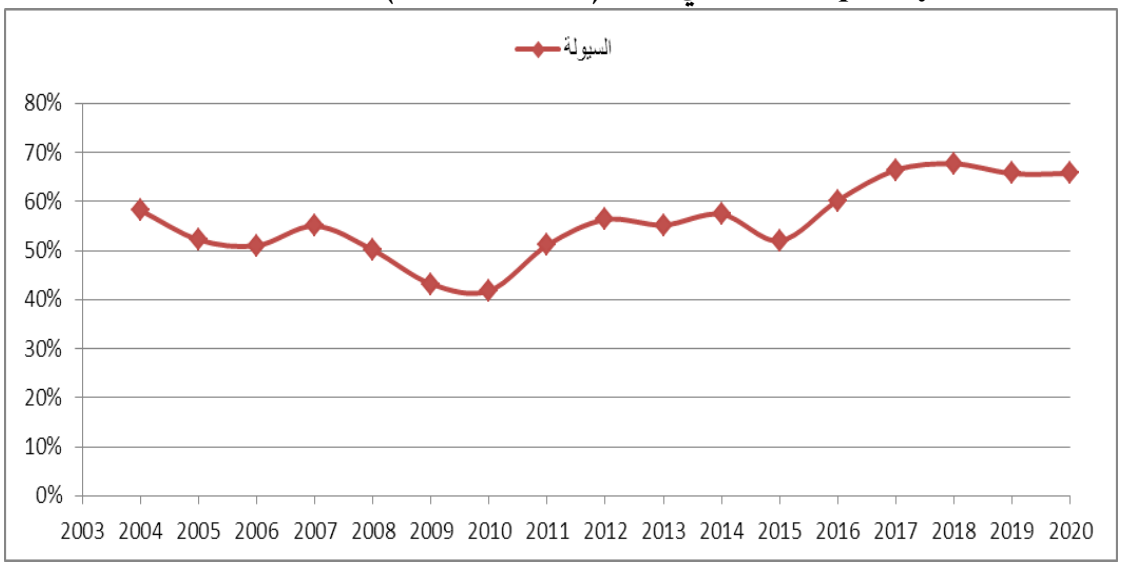

المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠٠٤حتي ٢٠٢٠)

نسبة الودائع deposit في مصر في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

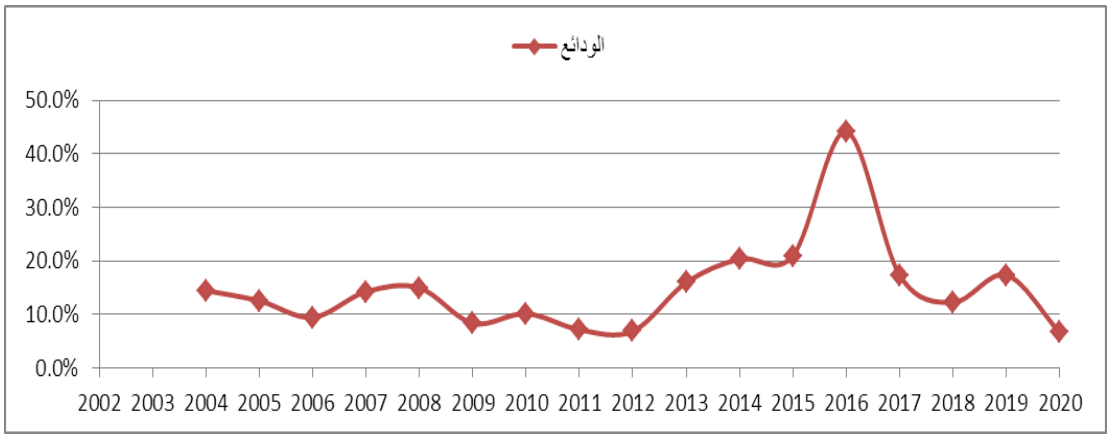

المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠٠٤حتي ٢٠٢٠)

مؤشرات ربحية profitability القطاع المصرفي المصري في الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) [١]

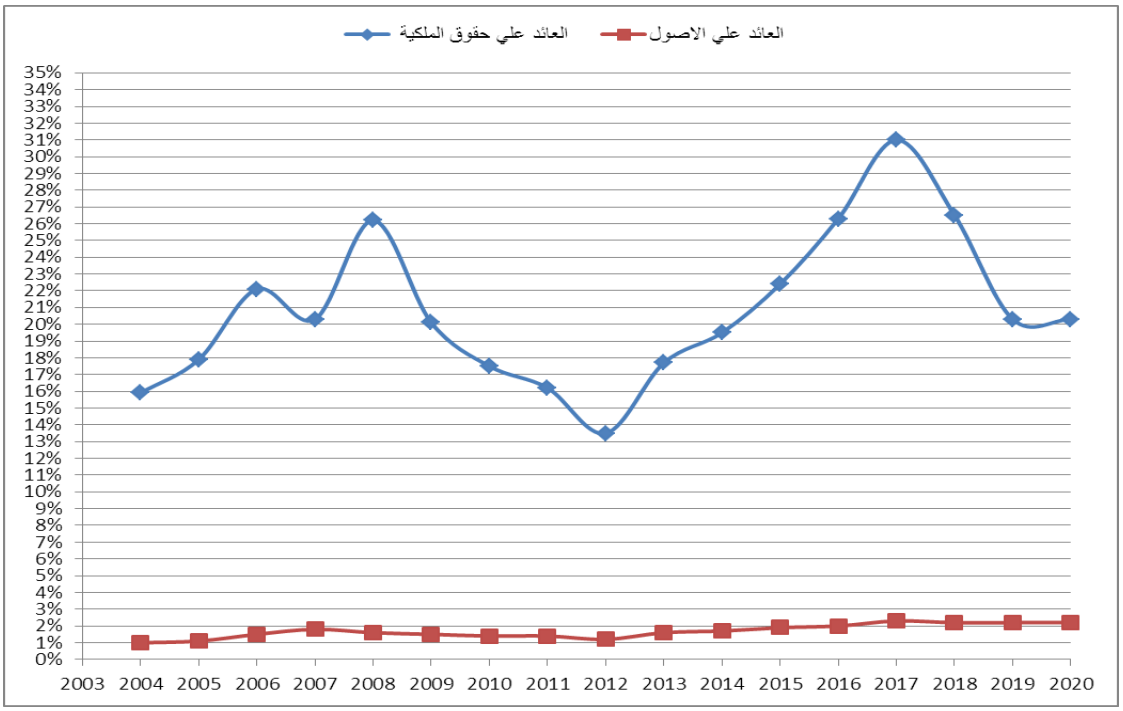

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠١٢حتي ٢٠٢٠)

شكل بياني مجمع للمتغيرات المستقل محل الدراسة المتمثلة في (سعر الفائدة الحقيقي، الائتمان، السيولة، الودائع, الربحية) للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) [١]

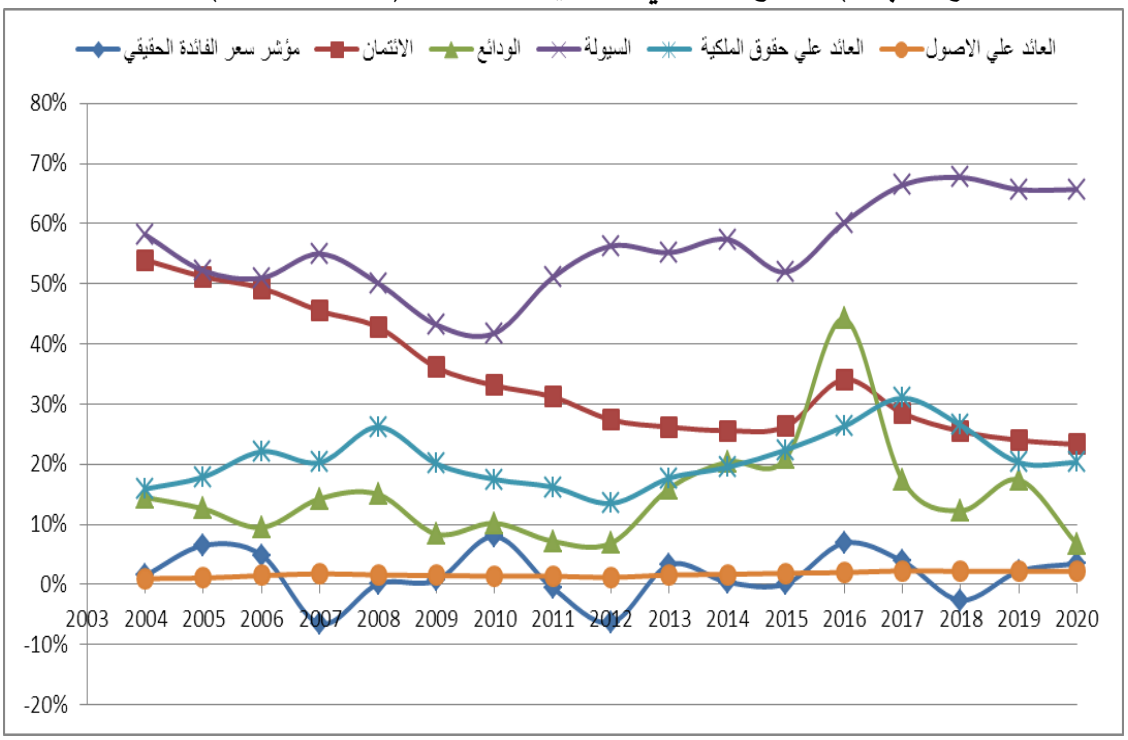

المصدر: من إعداد الباحثة اعتادا علي التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠١٢حتي ٢٠٢٠)

النموذج الإحصائي للقطاع المصرفي المصري

بدراسة المقاييس الوصفية للسلسلة الزمنية لأبعاد تطور أداء القطاع المصرفي محل البحث والدراسة؛ نجد أن قيمة المتوسط تكاد تتساوى مع قيمة الوسيط؛ مما يعطى دلالة على اعتدالية البيانات، ومن أجل ذلك وقد أكد على ذلك اختبار(Jarque -Bera) حيث بلغت احتمالية التوزيع لجميع المتغيرات قيما أكبر من مستوى المعنوية ٥ %وعليه فقد تم قبول فرض العدم القائل بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا شرط يجب توافره في البيانات (شرط الاعتدالية).

أ- قياس اثر المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع

قمنا بعمل الإحصائيات لفروض النموذج ومعرفة مدى تأثير كل متغير مستقل بالمتغير التابع ونبدأ هنا بجدول من جداول Descriptive Statistics :-

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٩(القاهرة، مصر،البنك المركزي المصري من ٢٠١٢حتي ٢٠١٩)

Descriptive Statistics			
	Std. Deviation	Mean	N
نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.6469%	4.588%	17
الائتمان	10.3130%	34.359%	17
الودائع	8.7901%	14.941%	17
السيولة	7.5656%	54.600%	17
الربحية	4.84496%	22.4888%	17
سعر المؤشر الحقيقي	4.1317%	1.532%	17

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

وهذا الجدول يشير إلى الانحرافات المعيارية لكل متغير (Std.) والمتوسطات (Mean) وعدد العناصر الذي يشملها كل متغير.

Correlations							
		نمو الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان	الودائع	السيولة	الربحية	مؤشر سعر الفايدة الحقيقي
Pearson Correlation	نمو الناتج المحلي الإجمالي	1.000	.394	-.023	-.019	.444	.057
	الائتمان	.985	1.000	-.068	-.405	-.171	.121
	الودائع	-.023	-.068	1.000	.254	.454	.303
	السيولة	.759	-.405	.254	1.000	.442	-.116
	الربحية	.753	-.171	.454	.442	1.000	.173
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	.857	.121	.303	-.116	.173	1.000
Sig. (1-tailed)	نمو الناتج المحلي الإجمالي	.	.059	.464	.471	.037	.414
	الائتمان	.059	.	.397	.054	.256	.321
	الودائع	.464	.397	.	.163	.034	.119
	السيولة	.471	.054	.163	.	.038	.328

Correlations							
		نمو الناتج المحلي الإجمالي	الائتمان	الودائع	السيولة	الربحية	مؤشر سعر الفايدة الحقيقي
	الربحية	.037	.256	.034	.038	.	.253
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	.414	.321	.119	.328	.253	.
N	نمو الناتج المحلي الإجمالي	17	17	17	17	17	17
	الائتمان	17	17	17	17	17	17
	الودائع	17	17	17	17	17	17
	السيولة	17	17	17	17	17	17
	الربحية	17	17	17	17	17	17
	مؤشر سعر الفائدة الحقيقي	17	17	17	17	17	17

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ويشير هذا الجدول إلى مدى ارتباط والعلاقة بين المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة مع بعضها البعض فمثلا:

١. هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والائتمان بمقدار(985.)
٢. هناك علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والودائع بمقدار(٢٠.)
٣. هناك علاقة ارتباط طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة بمقدار(٧٥٩.)
٤. هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والربحية بمقدار(٧٥٣.)
٥. هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر سعر الفائدة الحقيقي بمقدار(٨٧٥.)
٦. هناك علاقة ارتباط طردية متوسطة بين السيولة والربحية بمقدار(٤٣.).

والجدير بالذكر أن كل المتغيرات تأخذ عددها الاساسي دون وجود أي قيم مفقودة.

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	مؤشر سعر الفايدة الحقيقي ,السيولة , الائتمان ,الودائع , الربحية[b]	.	Enter
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الإجمالي			
b. All requested variables entered.			

ب- اختبار الفروض

قامت الدراسة علي فرضية اساسية وهي هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي في كل من مصر منذ عام ٢٠٠٤.

يعتمد النموذج على بيانات سنوية محل الدراسة عن الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٢٠ وقد تم إدخال المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للسلسلة الزمنية؛ وهي كما يلي:

المتغير التابع

- الناتج المحلي الاجمالي GDP

المتغيرات المستقلة

- سعر الفائدة الحقيقي RIR
- الائتمان C
- الودائع D
- السيولة L
- الربحية R

ومن خلال تطبيق بعض البرامج الاحصائية المتمثلة في SPSS وايضا E-views تبين لنا التالي

الجدول التالي يوضح اختصار بسيط للنموذج

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin - Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.704[a]	.495	.266	1.4114%	.495	2.157	5	11	0.133784	1.458
a. Predictors: (Constant) مؤشرسعر الفائدة الحقيقي ,السيولة ,الائتمان ,الودائع ,الربحية										
b. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الإجمالي										

والجدول التالي يوضح أن معامل التحديد للنموذج يوضح أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة (٥٠%) بمعامل تحديد مصحح (٠.٢٦٦) ومعامل ارتباط للنموذج ككل يمثل علاقة طردية قوية بنسبة (٧٠%) بانحراف معياري للتقدير (١,٤١١٤%) ومعامل Durbin-watson (ديربن-واطسن) يساوي (١,٤٥٨).

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.485	5	4.297	2.157	.134[b]
	Residual	21.912	11	1.992		
	Total	43.398	16			
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الإجمالي						
b. Predictors: (Constant), مؤشر سعر الفائدة الحقيقي ,السيولة ,الائتمان ,الودائع ,الربحية						

وهذا يمثل جدول تحليل التباين للنموذج وبه قيم (مجموع مربعات الانحرافات، قيمة البواقي، مربعات الانحرافات الصغرى) وهم (٤٣,٣٩٨, ٢١,٩١٢, ٢١,٤٨٥) على الترتيب، بدرجات حرية (١٦, ١١, ٥) على الترتيب أيضا وقيمة جدولية محسوبة تتبع توزيع F (٢,١٥٧).

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.550	3.574		-.434	.673
	الائتمان	.077	.039	.465	1.992	.072
	الودائع	-.052	.047	-.278	-1.108	.292
	السيولة	-.017	.057	-.079	-.300	.770
	الربحية	.234	.089	.688	2.621	.024
	مؤشر سعر الفايدة الحقيقي	-.018	.093	-.045	-.191	.852
a. Dependent Variable: نمو الناتج المحلي الإجمالي						

وتكون معادلة انحدار النموذج

$$y = -1.550 + 0.077x_1 - 0.052x_2 - 0.017x_3 + 0.234x_4 - 0.018x_5$$

ويكون كلا من الربحية والائتمان لهما تأثير معنوي وإيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٠٤ ،٠,٠٢) على الترتيب بدرجة ثقة ٩٥%، وتكون الودائع مؤثرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠,٠٩) عند درجة ثقة ٩٠%.

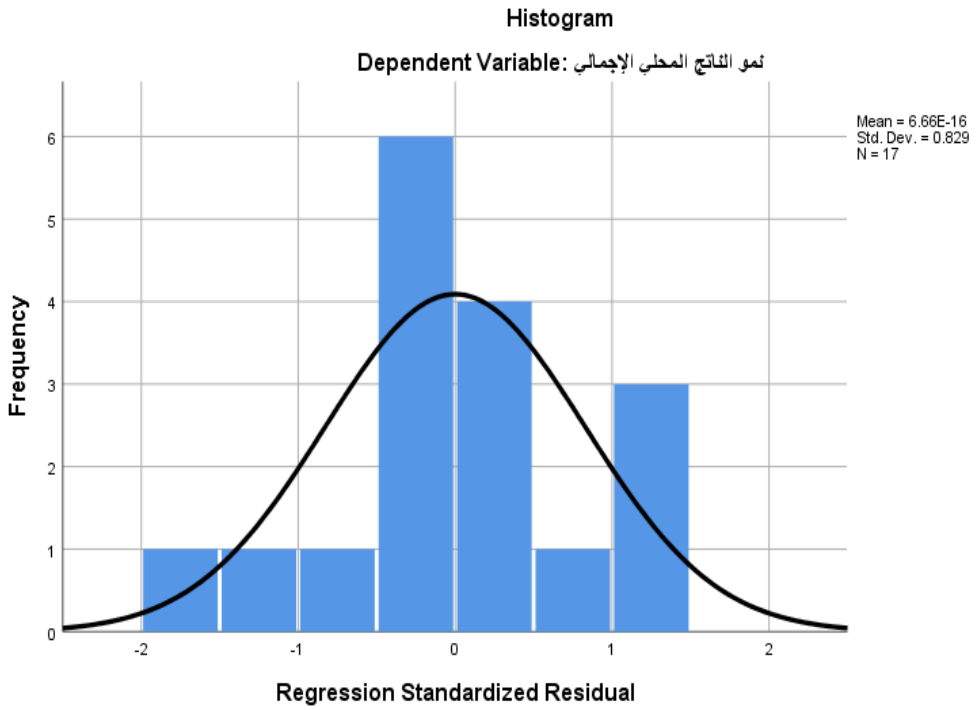

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ومن الرسم البياني يتضح أن النموذج يتبع التوزيع الطبيعي بانحراف معياري (٠,٨٢٩).

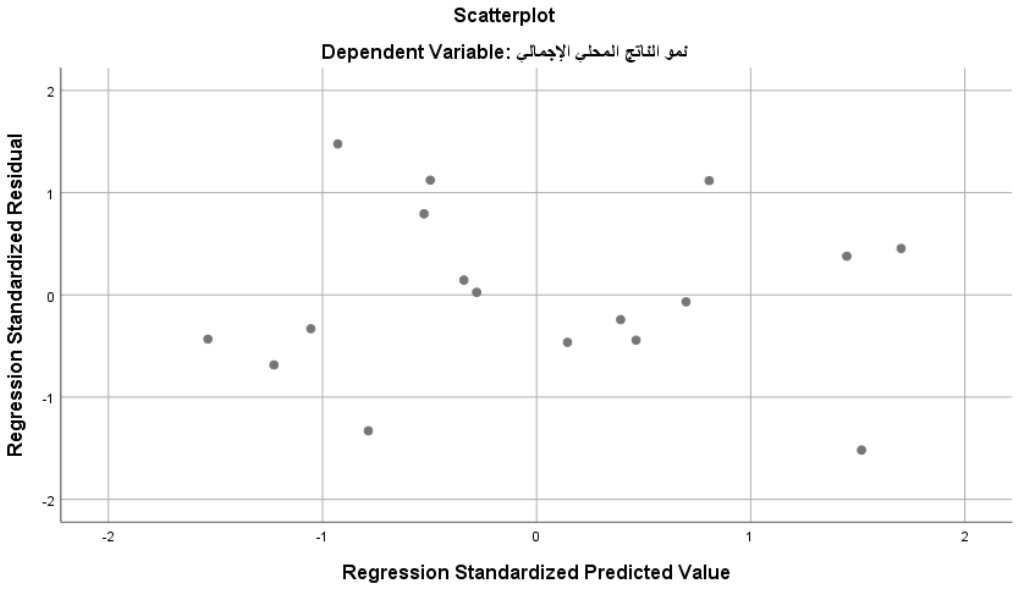

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

يتضح من رسم ال Scatterplots أن النقاط عشوائية وهذا يدل على أن النموذج صحيح ويفسر البيانات تفسيرا جيدا.

Model Fit											
Fit Statistic	Mean	SE	Minimum	Maximum	Percentile						
					5	10	25	50	75	90	95
Stationary R-squared	.461	.	.461	.461	.461	.461	.461	.461	.461	.461	.461
R-squared	.979	.	.979	.979	.979	.979	.979	.979	.979	.979	.979
RMSE	.257	.	.257	.257	.257	.257	.257	.257	.257	.257	.257
MAPE	4.218	.	4.218	4.218	4.218	4.218	4.218	4.218	4.218	4.218	4.218
MaxAPE	11.906	.	11.906	11.906	11.906	11.906	11.906	11.906	11.906	11.906	11.906
MAE	.179	.	.179	.179	.179	.179	.179	.179	.179	.179	.179
MaxAE	.631	.	.631	.631	.631	.631	.631	.631	.631	.631	.631
Normalized BIC	-2.219	.	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219	-2.219

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

وهذا الجدول يوضح أن معامل الارتباط (٠,٩٧٩) وهذا معدل قوي جدا ويدل على ان النموذج يمثل البيانات بدرجة عالية جدا.

ويشير (RMSE) إلى الجذر التربيعي للأخطاء المعيارية وكلما قل كلما تقارب التوافق بين البيانات وقيمته (٠,٢٥٧) وهي قيمة ضعيفة ويدل على توافق البيانات بنسبة كبيرة.

ويشير (MAPE) إلى متوسط نسبة الانحراف المطلق وكلما قل كلما دل على دقة التنبؤ وقيمته (٤,٢١٨) وهي قيمة ليست بكبيرة أيضا مما يدل على دقة التنبؤ.

Exponential Smoothing Model Parameters						
Model			Estimate	SE	t	Sig.
نمو الناتج المحلي الإجمالي-Model_1	No Transformation	Alpha (Level)	.251	.041	6.134	.000
		Gamma (Trend)	.651	.141	4.604	.000
		Delta (Season)	.276	.069	3.980	.001

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

من جدول معلمات نموذج التجانس الأسي Exponential Smoothing Model Parameters يتضح من التوقع أو التقدير Signature أن كل المقدرات والمعلمات (السيولة،

الربحية، الودائع، الائتمان، ومؤشر الفائدة الحقيقي) لها تأثير في التنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي والشكل البياني التالي يوضح :

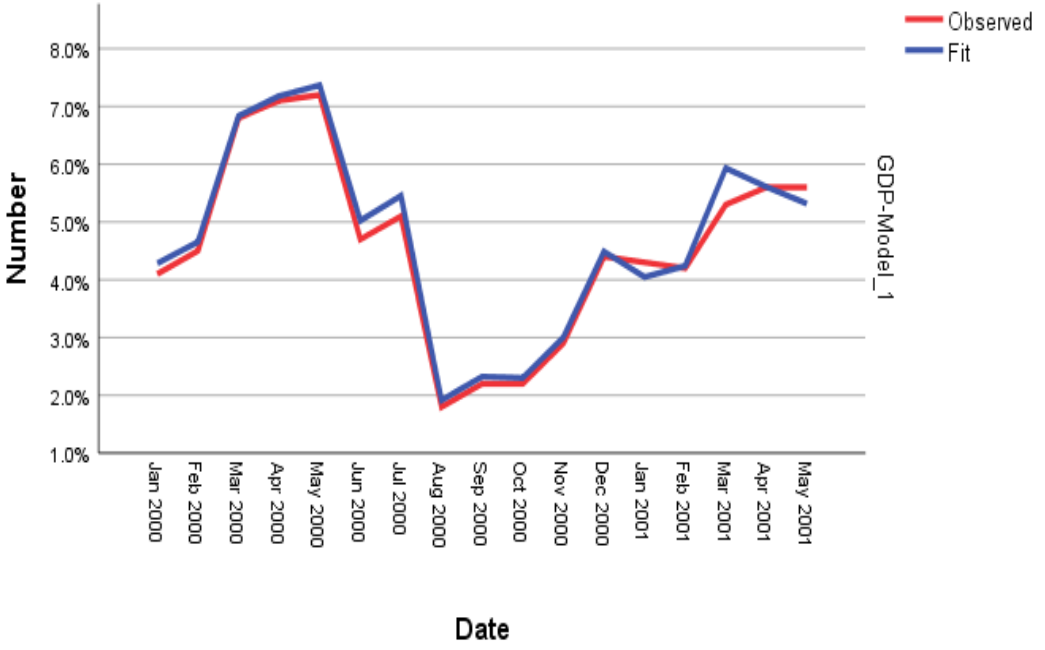

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي بيانات برنامج SPSS

ث- النتيجة (الخلاصة)

تبين لنا من خلال النموذج السابق قبول الفرض البديل القائل بأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية بأن تطور القطاع المصرفي أثر علي معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للقطاع المصرفي المصري.

رابعا: الخاتمة

قمنا بدراسة الاسس التي تبني عليها الرقابة المصرفية، فتبين لنا مدي اهمية الرقابة المصرفية، ومدي قدرتها التأثيرية علي النمو الاقتصادي، فقد قمنا بطرح خمسة مؤشرات تمثلت في الربحية، سعر الفائدة الحقيقي، السيولة، الائتمان، والودائع، حيث قامت مصر بالفعل بإحداث العديد من الاصلاحات الاقتصادية التي كان هدفها الاول هو تطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الدولية بهدف النهوض بالناتج المحلي الاجمالي لذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد أثر الرقابة المصرفية على النمو الاقتصادي، بالتطبيق خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٤ حتي عام ٢٠٢٠، والتي قد اتت بثمارها وتأثيرها المباشر علي الاقتصاد القومي، واوضحت الدراسة تطور حل مشكلات مزمنة لعل أبرزها الهياكل التنظيمية للبنوك في البلدين، والتي لا تستطيع مواكبة المتطلبات والمعايير الرقابية الحديثة دون إدخال تطويرات عليها. بالإضافة إلى صعوبات تطبيق قواعد الحوكمة بما يمكن البنوك من إدارة المخاطر الناتجة عن الأزمات المالية والحفاظ على سلامتها ومتانتها. وهو ما نتج عن ضعف الرقابة لحظر بعض الأنشطة المصرفية التي تؤثر على سمعة البنوك والثقة فيها. يضاف إلى ذلك؛ صعوبات إلتزام البنوك بمعايير الشفافية والإفصاح ودقة البيانات وصحتها.

خامسا: النتائج

خلصت الدراسة إلي العديد من النتائج كان أهمها

١- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبادئ وأساليب الرقابة المصرفية علي معدلات النمو الاقتصادي .

٢- حققت برامج الإصلاح المصرفي في مصر إنجازاتها والتي تمثلت في

- حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول تراوحت ما بين (١١% و١٣%)، في الفترة بين ٢٠٠٤ حتي ٢٠١١مما يدل على أن ذلك المؤشر قد تجاوز نسبة الشريحة الأولى لمعدل كفاية رأس المال، طبقا لاتفاقية بازل؛ والتي حرصت على أن لا يقل هذا المؤشر عن ٨%، ومن ثم فإن القطاع المصرفي المصري، قد استوفى ذلك المؤشر بما يدل على مدى كفاية حقوق الملكية للأصول؛ وان نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع تتراوح ما بين (١٤% و١٧%)؛ واما فيما يتعلق بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض فتراوحت ما بين (٢٦% و٣١%)
- وبتحليل المؤشرات فإن متوسط معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي المصري ككل كان منخفضا في المراحل الأولي للإصلاح المصرفي حيث بلغ ١١,٢% عام ٢٠٠٤، غير أنه ارتفع حتى وصل في عام ٢٠٠٨ إلى ١٤,٦%، ثم ارتفع خلال المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي ليصل ١٦% عام ٢٠١١.

- الحفاظ علي مستوي ربحية المشاركين في القطاع المصرفي فبتطبيق برنامج اصلاح اقتصادي ساهم في ارتفاع مستوي الربحية للمساهمين.
- نسبة السيولة سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١١) يتضح أن البنوك مجتمعة حافظت على الحد الأدنى المقرر لنسبتي السيولة بالعملة المحلية (٢٠%) وبالعملات الأجنبية (٢٥%)، بل وتجاوزت نسبة الحد الأدنى منذ عام ٢٠٠٤

٣- أن تطبيق المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي له فضلاً عن التغييرات الاقتصادية الموازية ساهما في خلق قطاع مصرفي مصري قادر على مواجهة التحديات والأزمات التي خلفتها ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، كما تمتع الجهاز المصرفي المصري بقدرات تنافسية والتي قد ساعدت بصورة ملموسة على رفع كفاءة الأداء داخل وحدات الجهاز المصرفي المصري، وهو ما اتضح بالتحليل من مقارنة أوضاع الجهاز المصرفي المصري بعد المرحلة الثانية من الإصلاح المصرفي وحتى عام ٢٠٢٠ .

٤- تتنوع أساليب الرقابة المصرفية في مصر ما بين اساليب الرقابة المكتبية والميدانية والمراجعات الداخلية.

٥- اثرت البنوك علي معدلات الربحية وذلك عن طريق الدمج والاستحواذ .

٦- تم تحديث الاطار القانوني الذي يحكم القطاع المصرفي بحيث يتماشي مع التطورات العالمية في المبادي ومعايير الرقابة المصرفية.

سادسا: التوصيات

١- تطبيق البنك المركزي المصري سياسات واضحة بشان الربط بين مؤشرات الملاءة المالية والمخاطر التي يتعرض لها البنوك والتي تؤثر على معدلات الاستثمار المصرفي والذي بدوره يؤثر علي معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي.

٢- تغيير البند القائل للبنك الحق في اختيار الأسلوب الذي يراقب ويشرف به علي عملائه بمضمون نص المادة ١١٩ من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ من عقوبة فى حالة استخدام أى نوع من أنواع التمويل أو القروض والتسهيلات الائتمانية فى غير الأغراض أو المجالات التى حددت فى الموافقة الائتمانية فهذا حق للبنك المركزي دون غيره.

٣- اجبار البنك المركزي المصري البنوك بالحفاظ على السيولة الكفاية، ويجب على البنك إدارة أصوله وخصومه، ويجب على البنك أن ينشئ مخاطر سيولة قوية في الإطار الذي يضمن الحفاظ علي السيولة الكافية، وايضا على البنك تحديد درجة تحمل مخاطر السيولة كما

توجب علي البنوك تحديد مستوى مخاطر السيولة أن البنك على استعداد لتحمله تكون مناسبة لاستراتيجية العمل للبنك ودوره المالي و تعكس الوضع المالي للبنك والقدرة على التمويل ويجب على البنك، وايضا الكشف عن معلومات كافية بخصوص إدارة مخاطر السيولة التي تمكن السوق المشاركين لإصدار حكم مستنير حول سلامة مخاطر السيولة

٤- علي القطاع المصرفي المصري السعي بصورة أكبر نحو تطبيق مبادي اتفاقية بازل ٤.

٥- وايجاد طرق اكثر فعالية للحفاظ علي مستويات السيولة.

٦- التوسع في الرقابة الداخلية واعطاء صلاحيات اكبر لمجالس ادارة البنوك في تطبيق اسس وقواعد الحوكمة بالاضافة الي تطبيق اساليب جديدة في عمليات الرقابة الميدانية.

٧- الاعتماد علي طرق الدفع التكنولوجية بصورة اكبر، مع تطوير طرق التصدي لغسيل الاموال والحوكمة.

سابعا: المراجع

١. د. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٦).

٢. د. ابراهيم اسحاق نسمان، دور ادارات المراجعة الداخلية المخاطر في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية علي قطاع المصارف العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير (غير منشورة) الجامعة الاسلامية غزة ٢٠٠٩

٣. د. أحمد غنيم، الأزمات المالية والمصرفية: الأسباب والعلاج والنتائج، (المنصورة: كلية التجارة، ٢٠٠٤).

٤. د. أبوالعيون,محمود دورة الرقابة المصرفية (بازل ٢) معهد السياسات الاقتصادية–صندوق النقد العربي – أبوظبي

٥. د. السيد محمد السريتي، د. علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٨).

٦. د. طارق عبد العال حماد, التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك, (الإسكندرية: الدار الجامعية, ١٩٩٩).

٧. د. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٠).

٨. د.عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي، (القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٢).

٩. ـــــ، اقتصاديات النقود والبنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية, ٢٠٠٦).

١٠. د.عصام الدين أباظة، العولمة المصرفية، (القاهرة: دار النهضة العربية, ٢٠١٠).

١١. د. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والتغيير الهيكلي في الدول النامية، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة، ٢٠١١).

١٢. د. محب توفيق، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ٢٠٠٩).

١٣. د. محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، (عمان: زمزم للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

١٤. د. مصطفى النشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٣).

١٥.زينب توفيق السيد عليوة، دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (القاهرة، معهد التخطيط القومي، مجلد ١٩، عدد ٢، ٢٠١١).

١٦.د. عطا الله يوسف أبادير، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية (القاهرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلد ٢٨، عدد ٤، جامعة حلوان، ٢٠١٤)

١٧.البنك الأهلي المصري، الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال، (القاهرة: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثاني، مجلد ٥٤، ٢٠٠١).

١٨.بنك الإسكندرية، الإصلاح المصرفي في مصر مع إشارة لتجربة بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، (القاهرة: بنك الإسكندرية، مجلد ٣٧، ٢٠٠٥).

١٩.بنك القاهرة، تنمية القدرة التنافسية للبنوك المصرية لمواجهة التحديات المعاصرة، النشرة الاقتصادية، (القاهرة: بنك القاهرة، عدد ٤، ديسمبر ٢٠٠٠).

٢٠.البنك المركزي المصري، التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، منذ ٢٠٠٤ (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠٠٣-٢٠١٤).

جريدة الأهرام صدر برئاسة الجمهورية فى غرة ذى الحجة سنة ١٤٢٥ هـ الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠٠٥، قرار تأسيس المجلس التنسيقي